جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون
بالقاهرة

مجلة الشريعة والقانون

مجلة علمية نصف سنوية محكمة

تعنى بالدراسات الشرعية والقانونية والقضائية

تصدرها
كلية الشريعة والقانون بالقاهرة
جامعة الأزهر

العدد الرابع والأربعون
نوفمبر ٢٠٢٤م

توجه جميع المراسلات باسم الأستاذ الدكتور: رئيس تحرير مجلة الشريعة والقانون

جمهورية مصر العربية - كلية الشريعة والقانون - القاهرة - الدراسة - شارع جوهر القائد

ت: ٢٥١٠٧٦٨٧

فاكس: ٢٥١٠٧٧٣٨

https://mawq.journals.ekb.eg/

جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة وليست مسئولة عنها

رقم الإيـــداع

٢٠٢٤ / ١٨٠٥٣

الترقيم الدولي للطباعة

ISSN: 2812–4774

الترقيم الدولي الإلكتروني:

ISSN: 2812–5282

الحوكمة الدولية
في مجال تقنيات الذكاء الاصطناعي
International Governance of Artificial Intelligence Technologies

إعداد

د. شريهان ممدوح حسن أحمد

أستاذ القانون المشارك – جامعة شقراء

المملكة العربية السعودية

الحوكمة الدولية
في مجال تقنيات الذكاء الاصطناعي

شريهان ممدوح حسن أحمد
قسم القانون، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية.
البريد الإلكتروني: dr_s_mamdouh@yahoo.com

ملخص البحث :

تتناول هذه الدراسة موضوع "الذكاء الاصطناعي" من خلال الخطة التي تهدف إلى تقديم تصور شامل حول مفاهيمه وأنواعه وتطبيقاته وآثاره، بالإضافة إلى المسؤوليات المرتبطة بتقنيات الذكاء الاصطناعي على الصعيدين الدولي والإقليمي، ويستعرض البحث أهمية الذكاء الاصطناعي في العصر الحديث وتأثيراته المتزايدة على مختلف جوانب الحياة، مع الإشارة إلى نموه السريع في السنوات الأخيرة.

حيث تناولت الدراسة مفهوم الذكاء الاصطناعي وتعريفه وبيان نشأته وتطوره عبر الزمن وأنواعه، كما وضحت التطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي على المستوى الداخلي والدولي خاصة في حالات السلم والحرب، وأخيراً ركزت الدراسة على الجوانب القانونية والأخلاقية المرتبطة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث وضحت تعريف المسؤولية الدولية والإقليمية وموقف المنظمات الدولية والإقليمية والدول العربية تجاه هذه التقنيات ودورهم في إرساء الأطر القانونية والسياسية الرقابية، وحوكمة الذكاء الاصطناعي دولياً وداخلياً.

كما اختتمت الدراسة بتلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها، مع تقديم توصيات تهدف إلى تعزيز الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي، وتنظيم التطبيقات بما يتماشى مع الأخلاقيات والقوانين الدولية، إذ يعد تعزيز الفهم المشترك بين الدول والمنظمات مؤشراً أساسياً على نجاح التكنولوجيا في خدمة الإنسانية.

الكلمات الافتتاحية: الذكاء الاصطناعي، الاتفاقيات، المنظمات، الحوكمة، الأمم المتحدة، المسؤولية.

International Governance of Artificial Intelligence Technologies

Sherehan Mamdouh Hassan Ahmed
Department of Law, Shaqra University, Kingdom of Saudi Arabia.
E-mail: dr_s_mamdouh@yahoo.com

Abstract:

This study addresses the topic of "artificial intelligence" through the research plan, which aims to provide a comprehensive understanding of its concepts, types, applications, and impacts, in addition to the responsibilities associated with artificial intelligence technologies at both the international and regional levels. The research highlights the significance of artificial intelligence in the modern era and its increasing influence on various aspects of life, noting its rapid growth in recent years.

The study dealt with the concept of artificial intelligence, its definition, its origins and development over time, and its types. It also explained the practical applications of artificial intelligence at the domestic and international levels, especially in times of peace and war. Finally, the study focused on the legal and ethical aspects related to the use of artificial intelligence technologies, as it explained the definition of international and regional responsibility and the positions of international and regional organizations and arab countries toward these technologies and their role in establishing legal frameworks and regulatory policies and the governance of artificial intelligence internationally and domestically.

The study concludes by summarizing the key findings that have been reached, along with recommendations aimed at promoting the responsible use of artificial intelligence and regulating applications in accordance with international ethics and laws, where it is considered mutual understanding among countries and organizations is considered a fundamental indicator of the success of technology in serving humanity.

Keywords: Artificial Intelligence, Agreements, Organizations, Governance, United Nations, Responsibility.

المقدمة:

أثر استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في العديد من قطاعات ومجالات الحياة، وفي العقود الأخيرة شهد العالم ثورة تكنولوجية متسارعة، مما أدى إلى تسلق تقنيات جديدة تغير بعمق كيفية تفاعل البلدان على الساحة الدولية من بين هذه التقنيات، يعرض الذكاء الاصطناعي كواحد من أكثر العوامل تأثيرا في العلاقات الدولية، لأنه محرك لتطوير استراتيجيات جديدة وتعزيز القدرات السيادية، وتسعى العديد من الدول إلى استخدام الذكاء الاصطناعي لتعزيز قدرتها التنافسية وزيادة نفوذها في الساحة العالمية، مما يجعل من الضروري دراسة تأثير هذه التقنيات على العلاقات بين الدول.

فقد أصبح للذكاء الاصطناعي دور كبير في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية مثل تحليل البيانات الضخمة، والتنبؤ بالاتجاهات الاقتصادية، ومراقبة الأمن السيبراني حيث تستطيع البلدان من خلال هذه التقنيات تحسين فعالية سياساتها الخارجية وتعزيز أمنها القومي، ولكن هذا يأتي مصحوبا بمخاطر متعددة، مثل تعزيز النزاعات الدولية، وزيادة المخاطر المرتبطة بالخصوصية وحقوق الإنسان، ولذلك تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف الدور المتنامي للذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية، مع التركيز على آثاره الاجتماعية والقانونية والسياسية[١].

فيعد الذكاء الاصطناعي من أبرز الابتكارات التكنولوجية التي تعمل على إحداث تحول جذري في مختلف المجالات بما في ذلك العلاقات الدولية، ومع تزايد التعقيد والتحديات التي تواجه النظام الدولي يظهر الذكاء الاصطناعي إمكانات هائلة في تحليل البيانات ودعم اتخاذ القرار وتوقع التهديدات، مما يسهم في تعزيز القدرة على إدارة الأزمات وتحقيق الاستقرار العالمي، فلا يقتصر دور الذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية على تحسين فعالية الدبلوماسية أو تطوير الاستراتيجيات العسكرية، بل يتجاوز ذلك إلى القضايا الإنسانية والبيئية والاقتصادية، فهذه التكنولوجيا نمت بشكل كبير على أرض الواقع، حيث أصبحت أداة أساسية تدخل في جميع القطاعات[٢].

---

(١) د/ رانيا محمود عبد الملك - جهود الأمم المتحدة في التصدي لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي – العدد الرابع والستون- الجزء الثاني- مجلة الدراسات القانونية – كلية الحقوق – جامعة أسيوط - ٢٠٢٤م- صـ٤٩٨.

(٢) د/ منى زهران محمد عبدالكريم- بيئة تعلم الكترونية قائمة على النظرية التواصلية لتنمية مهارات بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي لدى طلبة الدراسات

كما أنه من خلال تحليل كميات هائلة من البيانات، يمكن للذكاء الاصطناعي تقديم رؤى استراتيجية للديناميكيات الدولية ومساعدة البلدان على توجيه سياساتها الخارجية في سياق القانون الدولي، فيتمثل التحدي الأعظم في كيفية تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي لضمان الامتثال للمبادئ القانونية والأخلاقية، كما تعد القضايا المتعلقة بالخصوصية والأمن السيبراني وحقوق الإنسان من بين أبرز التحديات التي تحتاج إلى إطار قانوني فعال، لذلك فإن تفعيل التعاون الدولي لتطوير الأطر القانونية المنظمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي أمر حيوي لضمان العدالة والأمن في العالم وبالتالي فإن الصلة بين الذكاء الاصطناعي والعلاقات الدولية والقانون تعبر عن الحاجة الملحة لضمان التنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة البشرية في عالم سريع التغير.

وانطلاقًا مما سبق ذكره، سنقوم في هذا البحث بتحليل كيفية تأثير هذه التقنيات الحديثة على الشراكات الدولية، ونموذج التعاون الأمني، واستخدام الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة للتأثير الجيوسياسي، كما نسلط الضوء على المسئولية الدولية عن الأضرار التي تنجم عن ممارسة تلك التقنيات وبالتالي تطبيق قواعد الإسناد وفقا للاتفاقيات الدولية، وتوضيح موقف المنظمات الدولية من تقنيات الذكاء الاصطناعي وموقف بعض الدول من تطبيقات الذكاء الاصطناعي ومدى التعاون بين الدول والمنظمات الدولية في هذا المجال، مع الحاجة إلى تطوير أطر تشريعية دولية تتناسب مع هذه التحولات لضمان استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل عادل وآمن، وبالتالي تعظيم فوائده محلياً ودولياً.

خطة البحث:

مقدمة

المبحث الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي ونشأته وتطبيقاته.

المطلب الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي ونشأته وأنواعه

المطلب الثاني: تطبيقات الذكاء الاصطناعي وآثاره

المبحث الثاني: المسؤولية الدولية والإقليمية عن تقنيات الذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول: ماهية المسؤولية الدولية والإقليمية.

العليا بكلية التربية جامعة أسيوط - مجلة كلية التربية - جامعة أسيوط – المجلد الأربعون – العدد السادس - ٢٠٢٤م – صـ ١٠١.

المطلب الثاني: موقف المنظمات الدولية الإقليمية من تقنيات الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثالث: موقف الدول العربية من تقنيات الذكاء الاصطناعي.

الخاتمة

النتائج والتوصيات

المنهجية البحثية:

سوف يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث سيتضمن البحث: الوصف: تحليل الوضع الحالي للقوانين والسياسات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي على المستوى الدولي، التحليل: دراسة النماذج الحالية للتعاون الدولي وأثرها على تطوير الأطر القانونية.

ومن خلال طرق البحث؛

– **المراجعة الأدبية:** جمع وتحليل الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت التعاون الدولي في مجال الذكاء الاصطناعي.

– **تحليل السياسات:** دراسة السياسات والتشريعات الدولية والإقليمية والوطنية التي تناولت مجال الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته لتحديد الثغرات والمجالات التي تحتاج إلى تعزيز.

المشكلة البحثية:

تتزايد التحولات التكنولوجية بسرعة في العصر الحديث، مما يثير تساؤلات حول كيفية تأثير الذكاء الاصطناعي على العلاقات الدولية ونظام القانون الدولي، في حين أن الذكاء الاصطناعي هو أداة فعالة لتحليل البيانات الضخمة وتوجيه السياسات فإن العديد من التحديات المرتبطة بها مثل تهديد الخصوصية والاستخدام غير القانوني للبيانات، ويخشى أن يؤدي غياب الأطر القانونية المناسبة لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي إلى تفاقم النزاعات الدولية وزيادة احتمال حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، وزعزعة استقرار المجتمعات؛ وخاصة في ظل التطور التكنولوجي في المجال العسكري والتوصل إلى الأسلحة ذاتية التشغيل والروبوتات المقاتلة وغيرهما من الأسلحة، ولذلك فمن الضروري إدراك مخاطر استخدام هذه التكنولوجيا في العلاقات الدولية والعمل على إيجاد الحلول القانونية

التي تنظم هذا الاستخدام بطريقة تضمن سلامة الدول والأفراد،في ظل وجود مسؤولية دولية مشتركة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في الأعمال العسكرية.

وتشير الدراسات إلى أن حوالي ٦٠٪ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لم تضع بعد استراتيجيات وطنية لتنظيم الذكاء الاصطناعي، مما يجعلها عرضة لعدم الاستقرار وزيادة التوتر في العلاقات الدولية، علاوة على ذلك يتوقع تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي أن تصل الاستثمارات في تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى ٥٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٥م، مما يعكس النمو السريع لهذه الصناعة[(١)].

ومن هنا تكمن المشكلة البحثية في: عدم وجود إطار قانوني شامل، حيث يوجد نقص في الأطر القانونية المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي، مما قد يؤدي إلى تباين في الممارسات القانونية بين الدول وكذلك تحديات التعاون الدولي: تواجه الدول تحديات في تحقيق التعاون الفعّال بسبب الاختلافات الثقافية، الاقتصادية، والسياسية، إضافة إلى التوترات الجيوسياسية، وكذلك المخاطر المرتبطة بالذكاء الاصطناعي: تتزايد المخاطر المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي مثل التطور العسكري، والتمييز العنصري والاحتيال واستغلال البيانات، مما يتطلب مسئولية دولية مشتركة، علاوة على ما سبق الاحتياجات الأخلاقية والاجتماعية: حيث تتجاهل العديد من السياسات الحالية الاعتبارات الأخلاقية والاجتماعية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تطوير استخدامات الذكاء الاصطناعي.

أهداف البحث:

١. تحليل تأثير الذكاء الاصطناعي على السياسات الخارجية؛ دراسة كيف يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي تغيير الأطر التقليدية للدبلوماسية والمفاوضات بين الدول.

٢. دراسة المسئولية الدولية عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بطريقة غير آمنة من الممكن أن يترتب عليها أضرار لبعض الدول، وإسناد هذه المسئوولية وفقا للقواعد الخاصة بالإسناد المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية.

---

(١) د/أحمد محمود أحمد عبد النبي - انعكاسات تفعيل دور إدارة الموارد البشرية على تبني العاملين أنظمة الذكاء الاصطناعي في ضوء نظرية القبول واستخدام التكنولوجيا الموحدة: دراسة تطبيقية على الشركة المصرية للاتصالات - مجلة راية الدولية للعلوم التجارية - ٢٠٢٤م - صـ ١٣٤٥.

٣. تحليل موقف الدول العربية من تقنيات الذكاء الاصطناعي

٤. تحديد مخاطر وإيجابيات الذكاء الاصطناعي، مع تحليل المواثيق الأخلاقية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي على المستوى الدولي والداخلي.

٥. دراسة الموقف الدولي من تقنيات الذكاء الاصطناعي، ودور المنظمات الدولية والإقليمية لتعزيز تقنيات الذكاء الاصطناعي وخاصة منظمة الأمم المتحدة لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

٦. مناقشة التشريعات والقرارت الدولية في مجال الذكاء الاصطناعي.

٧. تقديم توصيات قابلة للتنفيذ لصياغة القوانين الدولية التي توضح كيف يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في العالم، مع التركيز على حماية حقوق الأفراد والدول.

٨. اكتشاف كيف يمكن للدول العمل معا لوضع استراتيجيات مشتركة للاستفادة من التقنيات الحديثة والتعامل مع المشاكل الناتجة عنها بما يسهم في تحسين السلم والأمن الدوليين.

٩. توضيح الاستراتيجيات الدولية في مجال التعاون بين الدول من خلال تعزيز العلاقات الودية بين دول العالم في مجال تقنيات الذكاء الاصطناعي والوصول لحوكمة دولية في هذا المجال.

أهمية البحث:

يعد البحث الحالي مفيدًا على الصعيد النظري والعملي، ونوضح ذلك في النقاط الآتية:

- الذكاء الاصطناعي هو أحد أبرز العوامل التي تعيد تشكيل النظام الدولي؛ من خلال دراسة كيفية إسهامها في تشكيل السياسات الخارجية والتحليل الأمني والاستراتيجيات الدبلوماسية، ومن الممكن فهم الديناميكيات الجديدة التي تؤثر على العلاقات بين الدول.
- تطوير الأطر القانونية؛ يتطلب الاستخدام المتزايد للذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية تطوير أطر قانونية متناسبة تضمن الامتثال لحقوق الإنسان والأخلاقيات، ومن خلال البحث يمكن تسليط الضوء على مخاطر هذه التقنيات والثغرات في القانون الدولي وتقديم توصيات في مجال السياسة العامة.

- فهم استخدام الذكاء الاصطناعي في المجالات الأمنية أمر حيوي من خلال البحث في التطبيقات العسكرية والأمن السيبراني، وبذلك يمكن تحديد المخاطر المحتملة ووضع استراتيجيات لتقليلها، والإسهام في تعزيز الاستقرار العالمي.
- مكافحة التهديدات العالمية؛ يمكن أن يساعد الذكاء الاصطناعي في مكافحة العديد من التهديدات، مثل الإرهاب وتغير المناخ؛ فقد يقدم البحث رؤى حول كيفية تحسين التعاون الدولي لمواجهة هذه التحديات من خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي.

الدراسات السابقة:

١) دراسة حسن بن محمد حسين العمري، ٢٠٢١م، تحت عنوان "الذكاء الاصطناعي ودوره في العلاقات الدولية":

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم الذكاء الاصطناعي وأصله، بالإضافة إلى وصف العلاقات الدولية والنظريات الرئيسة التي تفسرها، كما تسعى الدراسة إلى كشف العلاقة المتبادلة بين الذكاء الاصطناعي والعلاقات الدولية لتحقيق هذه الأهداف، اعتمد الباحث على المنهجين الوصفي التحليلي والتاريخي.

وتوصلت الدراسة إلى أن أنظمة الذكاء الاصطناعي تمتلك قدرات متفوقة، وهي نتاج جهود بحثية وتطبيقية عبر مراحل تاريخية عدة، مما يسعى إلى تحقيق تأثير فعّال على مختلف المستويات، خاصة على مستوى العلاقات الدولية، كما اكتشفت الدراسة تأثيرات سلبية لبعض استخدامات هذه الأنظمة، والتي أسفرت عن توترات سياسية، مثل حالات التجسس والتدخلات الدولية في الشؤون التشريعية للدول، وفي المقابل أشارت الدراسة إلى أن الاستخدام الأمثل للذكاء الاصطناعي أسهم في تعزيز العلاقات الودية بين دول العالم، من خلال التعاون في تطوير الأنظمة الذكية واستثمارها في تحسين المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية، كما أسفرت الدراسة عن أن العلاقات الدولية هي ظاهرة تاريخية تمتد لآلاف السنين، وأن النظريات التفسيرية الرئيسة مثل النظرية المثالية والواقعية والليبرالية تتوافق مع طبيعة استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي.

٢) دراسة (خالد عبد الله أحمد درار، ٢٠٢٣م) بعنوان "استخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي في العلاقات العامة: دراسة استشرافية بالتطبيق على عينة من أساتذة العلاقات العامة في الدول العربية":

وضحت الدراسة أن تقنيات الذكاء الاصطناعي أضافت مهناً مختلفة في دول العالم، وفي أداء العديد من المهام التي اعتاد البشر الاعتماد عليها في أدائها وإنجازها حيث أمسى الذكاء الاصطناعي جزءا لا يتجزأ من دراسة ومتابعة العملاء في ممارسة مهنة العلاقات العامة داخل المؤسسات، بصفته نظاماً حديثاً يواكب سير العمل من خلال متابعة البيانات وتفسيرها والتكيف معها ومتابعتها.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مجالات استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي في مجال العلاقات العامة من خلال دراسة تطلعية لعينة من أساتذة العلاقات العامة في الجامعات العربية وكذلك المهام والوظائف التي يؤديها الذكاء الاصطناعي.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: هناك إمكانية لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال العلاقات العامة في المنظمات في الدول العربية في العديد من الجوانب المتعلقة بوظائف العلاقات العامة إذا مارستها الأساليب العلمية في المنظمات، وأكدت الدراسة على إمكانية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الممارسة المهنية للعلاقات العامة، ممثلة في مساعدتهم في عمليات تصميم الإعلانات وفقا لتفضيلات واهتمامات وأنماط العرض والتفاعل لدى الجمهور المستهدف، وجدولة حملات العلاقات العامة الرقمية، ومراقبة تحليل ما ينشر عن المنظمة في وسائل الاتصال الرقمية.

٣) دراسة (هايدي عيسى حسن علي حسن، ٢٠٢١م) بعنوان " حقوق الإنسان في عصر الذكاء الاصطناعي: معطيات ورؤى وحلول"

تسلط هذه الدراسة الضوء على التأثير المتزايد الذي تفرضه التكنولوجيا، وخاصة الذكاء الاصطناعي، على حقوق الإنسان، إذ تمثل قدرة الآلات على التفكير والتصرف كالعقل البشري تحدياً واضحاً للحقوق الإنسانية، حيث تطرح الدراسة مجموعة من الأسئلة المفصلية حول نطاق هذا التحدي وكيفية استجابة المجتمعات له.

وتناقش الدراسة مجموعة من القضايا، أولها عدم وجود تقنيات وطنية ودولية ملزمة كافية، والمشكلة الثانية هي أن أنظمة الذكاء الاصطناعي في حد ذاتها تنطوي على تغيير الطريقة التي تعمل بها الشركات وحتى الحكومات في جميع أنحاء العالم بطريقة تجلب إمكانية التدخل الهائل في حقوق الإنسان، وثالث هذه المشاكل هو أن

الإمكانات التي تنطوي على هذه المشاكل هي غمر العديد من جوانب الذكاء الاصطناعي- بوصفه فكرة مجردة -في الجهل في العديد من جوانبه، ناهيك عن النظر إليه في سياق حقوق الإنسان.

لذلك هدفت الدراسة إلى شحذ العزيمة في ظل قلة الوعي المجتمعي بعواقب تغلغل الذكاء الاصطناعي في حياتنا، وهي قضية يجب توقعها لجميع أفراد المجتمع المتخصصين وغير المتخصصين حتى لا ينجرفوا بسهولة في موجاتها التي تنتهك حقوق الإنسان.

ومن خلال تحليل هذه المعطيات، تسعى الدراسة إلى تعزيز الوعي المجتمعي حول مخاطر الذكاء الاصطناعي وكيفية معالجتها قانونيًا وأخلاقيًا، بجانب التأكيد على ضرورة وجود أدوات قانونية تراعي حقوق الإنسان في سياق استخدام الذكاء الاصطناعي.

٤) دراسة (أماني عبد القادر محمد شعبان، ٢٠٢١م) بعنوان " الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في التعليم العالي":

تعكس هذه الدراسة التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن التقنيات المستقبلية التي أضحت تجذب انتباه المعلمين تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته.

وقد هدفت الدراسة إلى توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم العالي، من خلال استعراض مفهوم الذكاء الاصطناعي وخصائصه وأسباب الاهتمام به، والآثار الإيجابية للذكاء الاصطناعي على التعليم، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم العالي، وأهم التحديات التي تواجه تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي في جمع وتحليل المعلومات حول الذكاء الاصطناعي، وخلصت إلى جدوى استخدام العديد من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تعزيز العملية التعليمية في التعليم العالي.

٥) دراسة (شروق زايد العتيبي، ٢٠١٩م) بعنوان " الذكاء الاصطناعي واستخدامه فى المجالات البحثية والمعلوماتية: دراسة استشرافية حول نظام Debater":

وضحت الدراسة أن تقنية الذكاء الاصطناعي تعد من أبرز التقنيات التي تجذب الانتباه في مختلف المجالات في الفترة الأخيرة، وغدا من الضروري لجميع المؤسسات بما في ذلك مؤسسات المعلومات، متابعة تطور هذه التكنولوجيا وغيرها

من التقنيات من أجل تعزيز عملها في مجالات البحث والمعلوماتية ومن ثم إفادة الباحثين من خلالها، وبناء على ذلك تستمد الدراسة الحالية فائدتها من حقيقة أنها تتعامل مع موضوع الذكاء الاصطناعي، ممثلة بأحد أنظمتها الحديثة وتفعيلها عمليا في مراكز البحث والمعلومات.

وتهدف الدراسة الحالية إلى التعرف عليها ووصفها وشرح خصائصها، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي والوثائقي طريقة للدراسة، وخلصت النتائج إلى أنه على الرغم من العمل غير المكتمل على النظام، فقد حقق مهارات واضحة وتطورات ملحوظة في مجال الذكاء الاصطناعي.

٦) دراسة (محمد محمد السيد الطوخي، ٢٠٢١م) بعنوان " تقنيات الذكاء الاصطناعي والمخاطر التكنولوجية"

تتناول هذه الدراسة الذكاء الاصطناعي بوصفه فرعا من علوم الحاسوب يهدف إلى محاكاة أنماط السلوك البشري، يتم التركيز على كيفية تطوير النظم الذكية التي يمكن أن تتفاعل مع بيئتها بطرق تعزز فرص النجاح. تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مميزات تقنيات الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى المخاطر الجديدة التي قد تطرأ والتي تتطلب تحديثًا مستمرًا في التشريعات القانونية لمواجهتها.

وقد شملت النتائج توصيات تتجه نحو ضرورة إعداد برامج دراسية تتيح تصميم تقنيات الذكاء الاصطناعي بما يتلاءم من مميزاتها في مواجهة التحديات التي قد تطرأ.

٧) دراسة محمد محمد عبد اللطيف، ٢٠٢١م، بعنوان "المسئولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام":

يهدف البحث إلى استكشاف جوانب المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي ضمن سياق القوانين المدنية والعامة. وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة أقسام، حيث تم التعامل في القسم الأول مع المسؤولية المدنية المتصلة بالذكاء الاصطناعي، بينما تناول الثاني القوانين المتعلقة بالعمل. وبالنهاية، ناقش القسم الثالث المسؤولية والجانب القانوني في استخدام الذكاء الاصطناعي في القوانين العامة.

انتهى البحث بالتأكيد على التطورات الحيوية الحاصلة في مختلف المجالات والتي تتطلب تدخلًا قانونيًا لضمان تطبيق الأنظمة بشكل يحفظ الحقوق.

٨) دراسة (محمد خليفة محمد سليمان، ٢٠٢٤م) بعنوان " دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة جريمة تمويل الإرهاب الإلكتروني":

تتناول هذه الدراسة إبراز الجريمة السيبرانية وعملية تمويلها ووسائل مكافحتها باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في هذا الخصوص وتفاعل القوانين المعمول بها مع هذه الظاهرة.

واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ووصف طبيعة الإرهاب السيبراني ومصادر تمويله، وحلل أحكام التشريعات الإماراتية المعمول بها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى وصف الدور الذي يلعبه الذكاء الاصطناعي والتطبيقات التي يستخدمها في مكافحة تمويل الإرهاب الإلكتروني، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات أهمها ما يلي: (١) الاهتمام المتزايد بالذكاء الاصطناعي وتطوره في مكافحة الجرائم (٢) من الضروري إنشاء نظام قانوني وأخلاقي يحكم عملية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي (٣) الاتجاه السائد هو تعريف تمويل الإرهاب بوصفه أنموذجا "إجراميا" مستقل، على الرغم من ارتباطه بجرائم أخرى.

من خلال الدراسات السابقة وما توصلت إليه من نتائج وتوصيات من خلال تطبيقات الذكاء الإصطناعي:

تُظهر الدراسات الثماني المذكورة تباينًا ملحوظًا في تناول موضوع الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته، حيث تتواصل جميعها حول التأثيرات الإيجابية والسلبية للذكاء الاصطناعي في مجالات متباينة، مما يبرز أهمية هذا المجال المتطور، فتتناول دراسة حسن بن محمد حسين العمري (٢٠٢١م) "الذكاء الاصطناعي ودوره في العلاقات الدولية" مفهوم الذكاء الاصطناعي وعلاقته بالعلاقات الدولية، مُستهدفة توضيح التأثيرات المتبادلة بينهما والاستفادة من النظريات التفسيرية في العلاقات الدولية. وفي هذا السياق تتفق الدراسات الأخرى، مثل دراسة خالد عبد الله أحمد درار (٢٠٢٣م) حول "استخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي في العلاقات العامة"، على أن هذه التقنيات تمثل إضافة نوعية في مجالات متعددة، حيث تسهم في تحسين الأداء وتحليل البيانات مما يعكس قدرة الذكاء الاصطناعي على تعزيز الكفاءة والمؤسسات.

بالإضافة إلى ذلك، تتناول دراسة هايدي عيسى حسن علي حسن (٢٠٢١م) تأثير الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان، حيث تسلط الضوء على التحديات القانونية والأخلاقية التي قد تترتب على انتشاره وهنا تُظهر هذه الدراسات في مجملها توافقًا في التأكيد على أهمية تقديم أدوات قانونية تضمن حماية الحقوق الأساسية للفرد في ظل انتشار تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، مما يعكس أهمية التأطير القانوني.

من ناحية أخرى تقدم دراسة أماني عبد القادر محمد شعبان (٢٠٢١م) رؤى حول تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم العالي، مشيرة إلى الفوائد المحتملة لهذه التقنيات في إطار تطوير العملية التعليمية. في حين أن دراسة شروق زايد العتيبي (٢٠١٩م) تستعرض نظام Debater بوصفه أحد الأنظمة المستحدثة في مجال الذكاء الاصطناعي، موضحة تقدم هذا النظام في تحقيق فوائد بحثية ملموسة. كل هذه الدراسات تؤكد على ضرورة التعاطي الأكاديمي المستمر مع تطورات الذكاء الاصطناعي في جميع القطاعات.

كما تؤكد دراسة محمد محمد السيد الطوخي (٢٠٢١م) على أهمية التعرف على المخاطر التكنولوجية المرتبطة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي، بما يتطلب تحديثًا للتشريعات القانونية لمواجهة تلك المخاطر. وكان هذا الاتجاه أيضًا في دراسة محمد محمد عبد اللطيف (٢٠٢١م) التي تناولت المسؤولية القانونية عن الذكاء الاصطناعي، حيث تؤكد على حاجة القانون لمواكبة التحولات السريعة التي يفرضها هذا المجال.

وتُبرز دراسة محمد خليفة محمد سليمان (٢٠٢٤م) دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة جريمة تمويل الإرهاب الإلكتروني، مما يشير إلى التحديات المعقدة التي تواجهها الدول في هذا الإطار، مؤكدةً على ضرورة وجود استراتيجيات قانونية وأخلاقية واضحة لمواجهة هذا الخطر.

ومن خلال سرد الدراسات المذكورة أعلاه نلحظ الاختلاف بين الدراسة الحالية عن سابقيها:

إذ تعد دراسة "الحوكمة الدولية في مجال تقنيات الذكاء الاصطناعي" من الدراسات المهمة في هذا المجال، فهي تقدم منظورًا شمولياً يتجاوز مجالات التركيز التي تناولتها الدراسات السابقة، بينما تركز الكثير من الدراسات على جوانب معينة

من تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتأثيرها المباشر، تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على الإطار القانوني والعلاقات الدولية بوصفها عوامل حيوية يجب النظر إليها بتكامل، حيث تتميز هذه الدراسة بتركيزها على أهمية التعاون الدولي وسيلةً لتعزيز حوكمة تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، حيث تعكس أهمية تحقيق توافق بين الدول في وضع استراتيجيات وسياسات قانونية وتشريعات تسهم في التصدي لمخاطر الذكاء الاصطناعي، وهو ما قد يكون غائبًا عن العديد من الدراسات الأخرى، كما تسلط الدراسة الضوء على كيفية تأطير القوانين لمواكبة التطورات السريعة دون التضحية بالحقوق الإنسانية أو الأمان السيبراني، وتوضيح موقف المنظمات الدولية والإقليمية، إضافة إلى الدول العربية من تقنيات الذكاء الاصطناعي وسبل التعاون فيما بينهم لتجب مخاطره وأضراره، حيث تتوجه هذه الدراسة نحو فحص الأدوات والمعايير اللازمة لضمان الاستخدام المسؤول والقانوني لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، مما يمكن أن يُسهم في تطوير أطر قانونية عالمية متينة في ظل التطور المتزايد غير المحدود لتقنيات الأتمتة الذكية، إن هذا التوجه يجعل الدراسة الحالية ذات أهمية خاصة تميزها عن سابقتها، حيث تعمل على تحويل الفهم الأكاديمي إلى مقترحات تطبيقية على المستوى الدولي، مع الأخذ بعين الاعتبار إنشاء نظام قانوني وأخلاقي يحكم عملية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

المبحث الأول
ماهية الذكاء الاصطناعي ونشأته وتطبيقاته
المطلب الأول
تعريف الذكاء الاصطناعي ونشأته وأنواعه

- **تعريف الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence)[١]:**

لا يوجد تعريف واحد أو محدد للذكاء الاصطناعي، فهو مصطلح شامل وعام ويصعب تحديد مفهومه بدقة، إذ يعد الذكاء الاصطناعي مجالا واسعا وليس مجرد مفهوم يمكن وضع تعريف له بشكل ميسور، فيعرف الذكاء الاصطناعي (AI) بأنه كل الأنظمة أو الأجهزة التي تحاكي الذكاء البشري لأداء المهام، التي يمكنها أن تحسن من نفسها استنادًا إلى المعلومات التي تجمعها.

وتم تعريفه بأنه مجموعة من التقنيات التي تمكن آلة أو نظاماً من التعلم، والفهم، والتصرف والاستشعار[٢]، ويعرف بأنه حقل من حقول علم الحاسوب يهدف إلى خلق أنظمة قادرة على أداء مهام تتطلب عادةً ذكاءً بشرياً، وتشمل هذه المهام التعلم، الفهم، التحليل، واتخاذ القرارات بناءً على المعلومات المتاحة. ويمكن تصور الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة تُمكن الآلات من محاكاة العمليات العقلية البشرية وتطبيقها على مجموعة متنوعة من المشكلات[٣].

وتم تعريفه أيضا بأنه "هو فرع من فروع علوم الحاسبات الآلية، يهتم بتصميم نظم حاسبات آلية ذكية تحاكي خصائص الذكاء في السلوك الإنساني للمديرين، وهو الذكاء الذي اصطنعه الإنسان في الآلة، أو الحاسب الآلي، كما عرفه البعض بأنه: التيار العلمي والتقني الذي يضم الطرق والنظريات والتقنيات التي تهدف إلى إنشاء آلات قادرة على محاكاة الذكاء البشري[٤].

---

(١) يشار للذكاء الاصطناعي بالمصطلح AI.

(٢) الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) - مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي- -الطبعة الأولى- سبتمبر٢٠٢٣م- صـ٦.

(٣) د/ أحمد جمال عيد - الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في إنتاج رسوم وتصاميم الجرافيك الحديثة - مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية - ٢٠٢٤م – صـ ١٥٢.

(٤) د/ محمد فتحي محمد إبراهيم- التنظيم التشريعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي- مجلة البحوث القانونية- العدد(٨١)- سبتمبر ٢٠٢٢م-صـ ١٠٣٢.

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "نظام الذكاء الاصطناعي" بأنه نظام يعتمد على الآلات التي يمكنها تقديم تنبؤات أو توصيات أو اتخاذ قرارات تؤثر على بيئات حقيقية أو افتراضية، وفقا لمجموعة من الأهداف التي يحققها الإنسان، وعرفت جامعة ستانفورد نيلز نيلسون Nils Nilsson الذكاء الاصطناعي بأنه "نشاط مخصص لجعل الكيان أو الشخص من العمل في بيئته بشكل مناسب وبفطنة واستعداد للمستقبل، وعرفته منظمة العفو الدولية بأنه "قدرة الحاسوب أو الروبوت الذي يتحكم به الحاسوب على أداء المهام المرتبطة عادة بالعمليات الفكرية التي يتميز بها البشر[(١)].

كما عرفت المفوضية الأوروبية الذكاء الاصطناعي بأنه عبارة عن جملة من أنظمة تظهر سلوكا ذكيا من خلال تحليل بيئتها واتخاذ الإجراءات ، إما من خلال برامج فقط أو من خلال أنظمة التعرف على الكلام والوجه وغيرها من النظم[(٢)].

ويتضح مما سبق أنه ليس هناك تعريف محدد ودقيق للذكاء الاصطناعي، ويختلف الذكاء الاصطناعي عن الروبوت ، حيث إن الذكاء الاصطناعي نظام من نظم البرمجيات، أما الربوت فهو جهاز قد يكون الذكاء الاصطناعي عنصرا فيه ويعرف حينئذ بالروبوت الذكي[(٣)].

- **نشأة الذكاء الاصطناعي:**

نشأت فكرة الذكاء الاصطناعي في منتصف القرن العشرين، حيث بدأ الباحثون في استكشاف إمكانية إنشاء آلات قادرة على التفكير والتعلم في عام ١٩٥٦، وتم تنظيم مؤتمر دارتموث الشهير، والذي يُعد نقطة انطلاق هذا المجال، وفي خلال

---

(١) م.د/ روزا حسين نعمت - الذكاء الاصطناعي في حدود المسؤولية الدولية - جامعة كركوك- كلية القانون والعلوم السياسية- مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية- المجلد ١٣- العدد ٥٠- العام ٢٠٢٤م- صـ ١٧٩.

(٢) د/ محمد حازم الغنام و د. محمد أحمد إبراهيم عبدالله – المسؤولية الجنائية الدولية عن جرائم الذكاء الاصطناعي – المؤتمر العلمي الدولي الثامن – التكنولوجيا والقانون – مجلة روح القوانين – كلية الحقوق – جامعة طنطا –٢٠٢٣م - صـ ١٢٩٠.

(٣) أ.د محمد محمد عبد اللطيف- المسئولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام- بحث مقدم إلى مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات- مجلة البحوث القانونية والاقتصادية- عدد خاص بالمؤتمر الدولي السنوي العشرون- صـ٦.

هذا المؤتمر تم طرح الأفكار الحرجة التي أدت إلى تطوير الخوارزميات والنماذج التي تسهل عملية التعلم من البيانات وتحسين الأداء بمرور الوقت[١].

وفي عام ١٩٧٣م ظهر أول برنامج للذكاء الاصطناعي يتضمن التعرف على الكلام ومعالجته، وفي عام ١٩٨٠م ظهر نظام الذكاء الاصطناعي الذي مكن المستخدمين من التفاعل مع الآلات، حيث حملت قاعدة بيانات متكاملة يمكن من خلالها تلقي الأوامر وتخزينها، بحيث يتم استرجاع المعلومات وعرضها للمستخدم[٢]، وعلى مر العقود شهد الذكاء الاصطناعي تطورات ملحوظة، بدءًا من الأنظمة القواعدية البسيطة إلى الشبكات العصبية المتقدمة والتعلم العميق، حيث أدى التقدم في تقنية الحاسوب وتوافر كميات كبيرة من البيانات إلى زيادة فعالية تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجالات متعددة، مثل الرعاية الصحية، المالية، التعليم، والصناعة[٣]، وفي عام ١٩٩٨م شهد العالم أول روبوت، وفي أوائل القرن الواحد والعشرين ازداد تطور الذكاء الاصطناعي ففي عام ٢٠١٤م تم تصميم سيارة يقودها روبوت[٤]، وفي عام ٢٠١٩م عقد مؤتمر في البيت الأبيض بالولايات المتحدة لمناقشة مستقبل الذكاء الاصطناعي وأخلاقياته، وقد لاقى تأييداً من قبل الدول حول العالم لتطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي.

واليوم يغدو الذكاء الاصطناعي جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية، فهو يسهم في تحسين الكفاءة واتخاذ القرار في العديد من المجالات الحيوية، ومع تقدم الأبحاث والابتكارات، يبقى هذا المجال مفتوحًا للتحديات والإسهام في تشكيل مستقبلنا بأفكار وأنظمة تسهم في تحقيق مرامي البشرية[٥].

---

(1) Haenlein, M., & Kaplan, A. (2019). A brief history of artificial intelligence: On the past, present, and future of artificial intelligence. California management review, 61(4), 5-14.

(٢) م.د/ روزا حسين نعمت - الذكاء الاصطناعي في حدود المسؤولية الدولية – مرجع سابق- صـ ١٨١.

(٣) د/ ماجد محمد ماجد - المسؤولية المدنية عن أخطاء تقنيات الذكاء الاصطناعي - مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف-دقهلية - ٢٠٢٤م- صـ ٤٠٠، ٤٠١.

(٤) د/ محمد ابراهيم مرسي - مدى ملاءمة عقود الذكاء الاصطناعي المبرمة عبر تقنية البلوك تشين لقانون العقود - مجلة البحوث الفقهية والقانونية – جامعة الأزهر – فرع دمنهور – المجلد ٣٥ – العدد ٤٢- يوليو ٢٠٢٣م- صـ ٩٢٦.

(٥) د/ محمد بدوي عبد العليم - المسئولية الجنائية الناشئة عن جرائم تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) - مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية - ٢٠٢٤م- صـ ١٢٧٤.

أنواع الذكاء الاصطناعي:

يمكن تصنيف الذكاء الاصطناعي إلى عدة أنواع وفقاً لمستوى الأداء والقدرات التي يمتلكها، حيث يمكن تصنيف أنوع الذكاء الاصطناعي وفقاً لتصنيفين:

أ) التصنيف الأول: تنظم الذكاء الاصطناعي والآلات المعتمدة عليها وفقاً لتشابهها أو اختلافها مع العقل البشري وقدراتها على التفكير.

١) الآلات التفاعلية Reactive Machines: هي من أقدم وأبسط أنواع الذكاء الاصطناعي وتتمتع بقدرة محدودة تحاكي قدرة العقل البشري على الاستجابة لأنواع مختلفة من المحفزات، فهذه الآلات لا توظف الذاكرة وبالتالي لا تستطيع الاستفادة من خبراتها السابقة في توجيه قدراتها اللاحقة، ومن أمثلة هذا النوع من الذكاء الاصطناعي أجهزة Deep Blue التي تم تطويرها من شركة IBM الأمريكية وفازت على بطل الشطرنج "جاري كاسباروف" في عام ١٩٩٧م.

٢) الآلات محدودة الذاكرة Limited Memory: وهذا النوع من الأنظمة يستطيع توظيف البيانات التاريخية في اتخاذ القرارات، حيث تندرج أغلب تطبيقات الذكاء الاصطناعي المعروفة حالياً ضمن هذا النوع ومنها أنظمة التعلم العميق التي يتم تغذيتها بواسطة كميات هائلة من البيانات وتخزن في ذاكرتها بوصفها مرجعا لحل المشكلات المستقبلية، مثل روبوتات الدردشة في تطبيقات التراسل الفوري وغيرها من الآلات.

٣) نظرية العقل Theory of Mind: وهذه تمثل التقدم التالي للذكاء الاصطناعي وهي لا تزال في طور التطوير، وسوف يكون بمقدورها فهم الكيانات التي تتفاعل معها بشكل أفضل من خلال تمييز الاحتياجات والعواطف والمعتقدات الفكرية الخاصة بها.

٤) الوعي الذاتي Self aware: تعتبر هذه المرحلة الأخيرة في تطور أنظمة الذكاء الاصطناعي وتعني هذه الأنظمة بلوغ الذكاء الاصطناعي حداً قريباً للغاية للعقل البشري لدرجة تسمح لها بإدراك وجوده، ويعد هذا النوع هو الغاية المنشودة لجميع أبحاث الذكاء الاصطناعي[(١)].

---

(١) د/ اسلام دسوقي عبد النبي- دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية والمسؤولية الدولية عن استخداماتها- المجلة القانونية- المجلد ٨- العدد ٤- نوفمبر ٢٠٢٠ صـ ١٤٥٣ و ١٤٥٤.

ب) التصنيف الثاني: تم تصنيف الذكاء الاصطناعي إلى خمسة أنواع الذكاء الاصطناعي الضيق (ANI)، الذكاء الاصطناعي العام (AGI)، الذكاء الاصطناعي الفائق (ASI)، الذكاء الاصطناعي القائم على البيانات، الذكاء الاصطناعي القائم على القواعد:

١) **الذكاء الاصطناعي الضيق (أو المحدود Weak AI or Narrow AI)**[(١)]: يختص هذا النوع بأداء مهمة محددة أو مجموعة معينة من المهام، وهو الأكثر شيوعاً حالياً، حيث تُستخدم أنظمة مثل المساعدات الصوتية والتطبيقات المتخصصة في التعرف على الصور، ولا يمتلك هذا النوع القدرة على التفاعل خارج نطاق المهام التي تم تصميمه لأجلها.

٢) **الذكاء الاصطناعي العام: General AI** يُعرف أيضًا بالذكاء الاصطناعي القوي، ويمثل مستوى من الذكاء يمكنه أداء أي مهمة فكرية يمكن للإنسان القيام بها، حيث يتضمن القدرة على التفكير، التعلم، التفاعل، واتخاذ القرارات في مجموعة واسعة من السياقات، وعلى الرغم من أن هذا النوع لا يزال في إطار الأبحاث والتطور إلا أنه يمثل الهدف الأسمى للذكاء الاصطناعي[(٢)].

٣) **الذكاء الاصطناعي الفائق Super AI :** يعد هذا النوع بمنزلة نظام يتجاوز الذكاء البشري في جميع المجالات، سواء كانت فكرية، إبداعية، أو عاطفية، ويبدو أنه يتخطى المعايير البشرية، ولكنه موجود حتى الآن في نطاق التخيل والأفكار المستقبلية[(٣)].

٤) **الذكاء الاصطناعي القائم على البيانات Data-Driven Artificial Intelligence:** يعتمد هذا النوع على تحليل كميات ضخمة من البيانات لاستخراج الأنماط والرؤى، ويُستخدم في مجالات مثل التحليلات التنبؤية وتعلم الآلة، حيث يقوم النظام بتحسين أدائه مع زيادة كمية البيانات المتاحة[(٤)].

---

(١) د/ منى زهران محمد عبدالكريم- بيئة تعلم الكترونية قائمة على النظرية التواصلية لتنمية مهارات بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة أسيوط – مرجع سابق – صـ ١٠٥.

(٢) د/ عبد السلام علي أحمد - دراسة حول استخدام الذكاء الاصطناعي في تعليم اللغات في الدول العربية - المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة - المجلد (١) – العدد (١) – سبتمبر ٢٠٢٣- صـ ١٣.

(٣) د/ أحمد سعد علي - تطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوت من منظور الفقه الإسلامي - مجلة دار الإفتاء المصرية - المجلد ١٤ - العدد ٤٨ - يناير ٢٠٢٢م- صـ ١٧، ١٨.

(4) Ntoutsi, Eirini, et al. Bias in data-driven artificial intelligence systems, An introductory survey. Wiley Interdisciplinary Reviews: Data Mining and Knowledge Discovery, 2020, 10.3: e1356.

٥) **الذكاء الاصطناعي القائم على القواعد Rule-Based AI:** يعتمد على مجموعة من القواعد المبرمجة مسبقاً، حيث يقوم بتنفيذ المهام استناداً إلى تلك القواعد، ويستخدم بشكل شائع في الأنظمة الخبيرة التي تدعم اتخاذ القرار في مجالات محددة مثل الطب والتجارة.

كل نوع من هذه الأنواع يمتلك خصائصه الفريدة واستخداماته المختلفة، مما يجعل الذكاء الاصطناعي مجالاً غنياً يعتمد على ابتكارات متعددة تلبي احتياجات العصر الحديث[١].

(١) د/ ماجد محمد ماجد - المسؤولية المدنية عن أخطاء تقنيات الذكاء الاصطناعي – مرجع سابق – صـ ٤٠٣.

المطلب الثاني
تطبيقات الذكاء الاصطناعي وآثاره

يعد الذكاء الاصطناعي شكلا من أشكال التكنولوجيا التي سعت البشرية منذ القدم للوصول إليها، حيث أصبح الاهتمام بالذكاء الاصطناعي في تزايد مستمر وخاصة خلال العقدين الماضيين وذلك بسبب الإنجازات التي حققها في العديد من المجالات[١] سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الدولي:

ويستخدم الذكاء الاصطناعي مجموعة كبيرة من التطبيقات سواء الرعاية الصحية ووسائل النقل ووصولا إلى الحروب، وتقوم الشركات والحكومات اليوم باستخدامه للمساعدة في صناعة القرارات التي يمكن أن تؤثر بشكلٍ كبير على المجتمعات ، فهو سلاح ذو حدين حيث بامكانه توفير العديد من الفوائد للتنمية البشرية، ولكنه أيضا يمكن أن يكون مصدرا للعديد من المخاطر[٢].

- **الذكاء الاصطناعي على المستوى الداخلي:**

يسهم الذكاء الاصطناعي في تحسين الأداء الداخلي للمؤسسات والشركات بشكل ملحوظ، فعلى صعيد العمليات الداخلية نجد أن أهم تطبيقات الأسلحة المستقلة ذاتية التشغيل التى تعتمد فى تصنيعها واستخدامها على تقنيات الذكاء الاصطناعي تتمثل فى(الروبوت)، حيث أضحى لفظ الروبوت يطلق على كل آلة تقوم بمهامها بصورة شبه مستقلة، وهى تلك التى تعمل عن بعد بتوجيه من الإنسان، والسيارات ذاتية التشغيل والتسويق الذكي، حيث يعتمد العديد من الفرق الإدارية والتقنية على أنظمة الذكاء الاصطناعي لتحقيق الكفاءة وزيادة الإنتاجية، ومن أبرز تطبيقاته على هذا المستوى:

١) **تحليل البيانات:** يعتمد الذكاء الاصطناعي على أدوات تحليل متقدمة تمكّن المؤسسات من معالجة كميات هائلة من البيانات بفاعلية، حيث يتيح ذلك استنتاج

---

(١) د/ محمد فتحي محمد إبراهيم - التنظيم التشريعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي - مجلة البحوث القانونية - العدد(٨١) - سبتمبر ٢٠٢٢م - صـ ١٠٢٧.

(٢) د/ سمر عادل شحاته محمد- الذكاء الاصطناعي وحقوق الانسان- مؤتمر كلية الحقوق بجامعة عين شمس المنعقد في الرابع والخامس من نوفمبر ٢٠٢٣ حول " التحديات والآفاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي - مجلة العلوم القانونية والاقتصادية – المجلد ٦٦ – العدد – ٣ – يناير ٢٠٢٤م – صـ ٤٠٣.

معلومات قيمة من السجلات الحالية، مما يساعد في اتخاذ قرارات استنادًا إلى رؤى راسخة.

٢) **أتمتة العمليات:** يمكن للأنظمة الذكية أتمتة المهام الروتينية التي تتطلب وقتًا وجهدًا كبيرين، مثل إدخال البيانات أو معالجة المعاملات، وهذا بدوره يسهم في تقليل الأخطاء البشرية وتحرير الموارد البشرية[١].

٣) **تحسين خدمة العملاء:** تستخدم العديد من الشركات أنظمة الذكاء الاصطناعي لتطوير خدمات العملاء، مثل الروبوتات والدردشة التي تقدم الدعم والمساعدة على مدار الساعة، ويسهم ذلك في تعزيز تجربة العميل وزيادة رضاه.

٤) **إدارة الموارد البشرية:** يمكن للذكاء الاصطناعي أن يعزز من فعالية عمليات التوظيف من خلال تحليل السير الذاتية وفرز المرشحين بناءً على متطلبات الوظيفة، كما يُستخدم في تقييم أداء الموظفين وتقديم توصيات لتحسين الأداء.

٥) **التنبؤ بالاتجاهات:** تتيح تقنيات التعلم الآلي القدرة على التنبؤ باتجاهات السوق واحتياجات العملاء المستقبلية، وهذا يساعد الشركات في اتخاذ خطوات استباقية لتحسين استراتيجياتها وتطوير منتجات جديدة تتماشى مع متطلبات السوق.

٦) **الأمن السيبراني:** تُستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل الأنماط السلوكية واكتشاف التهديدات المحتملة في الشبكات، حيث يُمكن التعرف على الأنشطة المشبوهة والتقليل من فرص حدوث الاختراقات.

تعقيب: يسهم الذكاء الاصطناعي على المستوى الداخلي في تعزيز الكفاءة وتوفير الوقت والموارد، مما يُمكن المؤسسات من تحقيق مراميها بكفاءة أقوى وتميز أوسع في السوق وتتواصل التطورات في هذا المجال، مما يزيد من الابتكارات والفرص المستقبلية[٢].

---

(1) Jain, D. S.: Human resource management and artificial intelligence. International Journal of Management and Social Sciences Research, 7(3) , 2018, 56-59.

(2) Thakur, Kutub, et al. An investigation on cyber security threats and security models. In: 2015 IEEE 2nd international conference on cyber security and cloud computing. IEEE, 2015. p. 307-311.

المسؤولية القانونية في مجال الذكاء الاصطناعي:

أركان المسؤولية القانونية:

تعكس المسؤولية القانونية في سياق الذكاء الاصطناعي التحديات المعقدة التي قد تنشأ عن استخدام هذه التقنيات، ويتطلب تحقيق المسؤولية أربعة أركان رئيسة يجب أن تتوفر في أي حالة تؤدي إلى إلحاق الأذى، أولاً: ينبغي أن يكون هناك ضرر قد وقع فعليًا، سواء كان هذا الضرر ماديًا، مثل الأضرار الجسدية أو الاقتصادية، أو معنويًا، مثل فقدان الثقة أو المشاعر السلبية التي قد تنجم عن الاستخدام غير الأخلاقي للذكاء الاصطناعي، ثانيًا: يجب أن يكون الفعل غير المشروع قد حدث، مما يعني أن هناك تصرفًا ما تم اتخاذه أو تم الإخفاق في اتخاذه وكان له تأثير سلبي، ثالثًا: يتوجب إثبات وجود علاقة سببية واضحة بين الفعل غير المشروع والضرر الذي وقع، بحيث يمكن تحديد المسئولية بدقة، وأخيرًا، يتطلب الأمر تحديد الجهة المسؤولة، سواء كان فردًا أو مؤسسة، والتي ستتحمل المسؤولية في ظل المعطيات السائدة[١].

الأطراف المسؤولة:

تتوزع المسؤولية المنوطة بتقنيات الذكاء الاصطناعي بين عدة أطراف، تشمل المطورين والمستخدمين والمؤسسات، فيتعين على المطورين الذين ينخرطون في تصميم وتطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي، أن يكونوا مدركين للمسؤولية الأخلاقية والقانونية المرتبطة بإنتاج أنظمة يمكن أن تؤثر على حياة الأفراد من جهة أخرى يتحمل المستخدمون أيضًا المسؤولية تجاه كيف ومتى يتم استخدام هذه الأنظمة، وما إذا كانت تتماشى مع المعايير الأخلاقية والقوانين المعمول بها، كما يتوجب على المؤسسات، بصفتها الأطراف التي تستخدم هذه الأنظمة والتأكد من أن سجلاتها التشغيلية تلتزم بالقوانين المحلية والدولية وتُعزز من معايير الأمان والخصوصية[٢].

---

(1) Kingston, John KC. Artificial intelligence and legal liability. In: Research and Development in Intelligent Systems XXXIII: Incorporating Applications and Innovations in Intelligent Systems XXIV 33. Springer International Publishing, 2016. p. 269-279.

(2) Dignum, V., Responsibility and artificial intelligence. The oxford handbook of ethics of AI, 2020, 4698, 215.

الجزاء المترتب:

عندما تتحقق أركان المسؤولية تترتب مجموعة من الجزاءات المترتبة على الأطراف المسؤولة، وقد تشمل هذه الجزاءات التعويض المالي عن الأضرار التي قد تحدث للأفراد المتضررين نتيجة لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وأيضا يمكن أن تفرض عقوبات قانونية على الأفراد أو الشركات التي تنتهك القوانين المعمول بها، مما يُعزز من أهمية الالتزام بالمعايير الإلزامية في حالات معينة، وقد تتضمن الجزاءات اتخاذ إجراءات تصحيحية مثل تحسين الأنظمة أو تعديل السياسات لضمان عدم تكرار الحوادث وكل هذه العناصر تبرز الحاجة الماسة لتطوير إطار قانوني يتسم بالمرونة والفعالية لمواكبة التطورات السريعة في مجال الذكاء الاصطناعي[(١)].

- **الذكاء الاصطناعي على المستوى الدولي في حالات السلم والحرب:**

يحتل الذكاء الاصطناعي دوراً متزايد الأهمية على المستوى الدولي، سواء في ظروف السلم أو الحرب، مما يؤثر على العلاقات بين الدول ويعزز من فرص التعاون أو التنافس، فتقنيات الذكاء الاصطناعي يمكن أن تساعد في منع الأزمات الدولية وحل المشكلات العالمية، كما أن هذه التقنيات يمكن أن ترفع مستوى الأداء في العديد من المجالات، مثل الأمن الغذائي ومنع النزاعات..إلخ.

ولم يقتصر اهتمام الأمم المتحدة باستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي على المجال العسكري، بل توسع ليشمل جميع مجالات التبادل الدولي السلمي، علاوة على أهمية تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي واستخدامها في مجال الحرب والصراع المسلح، فلقد غير الذكاء الاصطناعي شكل السلاح التقليدي وأصبح ما يسمى بالروبوتات والأسلحة ذاتية التشغيل مما تستطيع الدول أن تعد حرباً شاملة دون تحريك جندي واحد للقتال، ولذلك عرف الذكاء الاصطناعي بأنه الثورة الأكبر في تاريخ البشرية في مجال الشؤون العسكرية بعد صناعة القنابل الذرية[(٢)].

---

(1) Goltz, Nachshon; MAYO, Michael. Enhancing regulatory compliance by using artificial intelligence text mining to identify penalty clauses in legislation. RAIL, 2018, 1: 175.

(٢) د/ زينب عبد اللطيف خالد عبد اللطيف - المسئولية الدولية المشتركة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في الأعمال العسكرية في ظل قواعد القانون الدولي - مجلة العلوم القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق – جامعة عين شمس – المجلد ٦٦ – العدد ٣ - ٢٠٢٤م- صـ٧٢٩.

١) **الذكاء الاصطناعي في حالات السلم:**

– **في ظل السلام:** يستخدم الذكاء الاصطناعي أداةً لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تقنيات مثل التعلم الآلي وتحليل البيانات، ويمكن للدول تحسين خدمات التعليم والصحة والنقل، كما تعد هذه التطبيقات لبنة لبناء مجتمعات مستدامة تدعم الابتكار وتحقق الرفاهية[١].

– **التعاون الدولي:** يسهل الذكاء الاصطناعي تبادل المعلومات والخبرات بين الدول، حيث تُستخدم المنصات الذكية لتحليل البيانات العالمية، مما يسهم في التعرف على التحديات المشتركة مثل تغير المناخ أو الأمراض الوبائية، ويعزز التعاون في مواجهتها.

– **السلامة العامة:** تلعب تقنيات الذكاء الاصطناعي دورًا رئيسًا في تعزيز الأمن والسلامة في المجتمعات، حيث يُستخدم في مجالات مثل مراقبة السلوكيات الإجرامية والتنبؤ بها، مما يساعد الشرطة في تأمين المدن وتقليل الجريمة[٢].

٢) **الذكاء الاصطناعي في حالات الحرب[٣]:**

تتجه الدول اليوم إلى تفعيل الذكاء الاصطناعي فى المجال العسكرى، لما لهذا الاستخدام من مميزات، فهو يعزز قدرة الرد السريع للأسلحة وله القدرة على التعامل مع الأخطار بسرعة فائقة تفوق سرعة البشر فى المجال العسكرى التقليدى، كما أن هذه التقنيات مرتبطة بالأقمار الصناعية، وهو ما يمكنها من التعرف على المعلومات وتحليلها ووضع الحلول بسرعة فائقة ومتقدمة على سرعة العمل البشرى[٤].

---

(1) Garcia, E.: Artificial Intelligence, Peace and Security: Challenges for International Humanitarian Law. Cadernos de Política Exterior, 2019 – P. 8.

(2) Garcia, Denise. Lethal artificial intelligence and change: The future of international peace and security. International Studies Review, 2018, 20.2: 334-341.

(٣) يعرف قانون الحرب بأنه: القانون المتعلق بالكيفية التي يمكن بها استخدام القوة، حيث إن استخدام القوة محظور بموجب ميثاق الأمم المتحدة، راجع في ذلك/ الأمم المتحدة حقوق الإنسان - الحماية القانونية الدولية لحقوق الإنسان في النزاع المسلح – نيويورك وجنيف – ٢٠١٢ – صـ٥.

(٤) د/ أحمد فولى - مواجهة القانون الدولى للروبوتات المقاتلة وضبط استخدام الذكاء الاصطناعي في صناعة الأسلحة- مجلة الأمن والقانون - أكاديمية شرطة دبى - مجلد ٢٩ - عدد ١ - يناير ٢٠٢١م- صـ١٦.

ففي السياقات العسكرية، يشكل الذكاء الاصطناعي محوراً أولياً في استراتيجيات الدفاع والهجوم، حيث تستخدم الدول تقنيات متقدمة لضمان التفوق العسكري وتحقيق مقاصدها الاستراتيجية، على سبيل المثال:

– **تطوير الأسلحة:** يستخدم الذكاء الاصطناعي في تصميم وصناعة أسلحة متطورة، مما يسهل توجيهها وتحسين فعاليتها، وتشمل هذه الأسلحة الطائرات دون طيار والروبوتات القتالية، التي تمكن القوات من تنفيذ مهام معقدة بكفاءة[١].

– ومن أمثلة الأسلحة الجديدة التى تعمل باستخدام تقنيات الذكاء االصطناعى، ما يطلق عليها " نظم الأسلحة ذاتية التشغيل "، وهى تلك الأسلحة القادرة على تحديد أهدافها والاشتباك معها دون حاجة إلى تدخل بشرى ،فنظم الأسلحة ذاتية التشغيل مستخدمة فقط بوصفها أسلحة دفاعية كنظام (NBS Mantis الألماني) ونظام (Iron Dome الإسرائيلي) ونظام (Patriot الأمريكي) وغيرها، وهذا بدروه لا يخالف مبادئ القانون الدولي التقليدي التي تسمح للدول المتحاربة حق استعمال القوة في الحرب باعتبارها وسيلة مشروعة[٢] واستخدام الأسلحة التي تحقق لها الانتصار في الحرب شريطة أن لا يكون هذا الاستخدام بصورة مشوبة بالقسوة لحقوق الإنسان أو يكون مخالفا للاتفاقيات الدولية، وأهمها اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩م[٣]، وهذا ما يحتاج إلى تشريعات دولية حتى لا تصل تقنيات الذكاء الصناعي إلى خرق هذه الحماية.

---

(١) د/ أحمد سعد علي - تطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوت من منظور الفقه الإسلامي- مرجع سابق- صـ ٢٣، ٢٤.

(٢) د/ منى محمود مصطفى- استخدام القوة المسلحة في القانون الدولي بين الحظر والإباحة- دراسة تحليلية لتطبيقات المساعدة الذاتية في المجتمع الدولي المعاصر- دار النهضة العربية- ١٩٨٩م- صـ٥: ٦.

(٣) عرفت المادة (٨) من النظام الأساس للمحكمة الجنائية الدولية جرائم الحرب بكونها الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ أغسطس ١٩٤٩م والانتهاكات الخطيرة الأخرى للقوانين والأعراف في نطاق القانون الدولي، وتعرف المحكمة الجنائية الدولية بأنها عبارة عن هيئة قضائية جنائية دولية دائمة مستقلة ومكملة للولايات المتحدة القضائية الوطنية تم إنشاؤها باتفاقية دولية لتمارس سلطتها القضائية على الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الدولية الأشد خطورة والمدرجة في نظامها الأساس، وهي الإبادة الجماعية، والجرائم

– **تحليل المعلومات العسكرية:** تعتمد الجيوش الحديثة على الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات الاستخباراتية والتنبؤ بتحركات العدو، ويساعد ذلك في تحسين التخطيط العسكري وزيادة فعالية العمليات.

– **العمليات السيبرانية:** تعد الحروب السيبرانية جزءًا متزايد الأهمية من النزاعات الحديثة، حيث يُستخدم الذكاء الاصطناعي لتطوير استراتيجيات الهجوم والدفاع ضد الهجمات الإلكترونية، مما يشكل تحدياً لخرق الأنظمة المعلوماتية وحماية البنية التحتية الحيوية.

– **التفاوض والوساطة:** في حالات الصراع، يمكن للذكاء الاصطناعي دعم عمليات التفاوض من خلال تحليل المشهد السياسي وتقديم رؤى دقيقة حول الأطراف المختلفة، ويمكن أن يساعد ذلك في إيجاد حلول سلمية للنزاعات.

بصفة عامة، يتجلى تأثير الذكاء الاصطناعي على المستوى الدولي في واحدة من أكثر مجالات الحياة تطورًا وأهمية، سواء كانت الحالة سلمية أو متوترة، فإن استخدام هذه التقنيات يسهم في تشكيل المستقبل، مما يتطلب من الدول التفكير بعناية في الأخلاقيات والمخاطر المرتبطة بها لضمان استخدامها بشكل مسؤول وآمن بما لا يخالف السلم والأمن الدوليين السلم الذي يعد المقصد الرئيس للأمم المتحدة كما هو منصوص عليه في المادة الأولى فقرة (١) من ميثاق الأمم المتحدة[١].

ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، راجع في ذلك د/ سامح جابر البلتاجي- حماية المدنيين في زمن النزاعات المسلحة (الجريمة- آليات الحماية)- دراسة تحليلية عن الوضع في الأراضي العربية المحتلة- دار الفكر الجامعي- الإسكندرية- ٢٠٠٦م - صـ١٣٧، وانظر د/ محمود شريف بسيوني، القاضي/ خالد محيي الدين- دار النهضة العربية- القاهرة- ٢٠٠٧- صـ٤٣.

(١) د/ عبد العزيز محمد سرحان- الأمم المتحدة- دراسة نظرية وعلمية بمناسبة مرور أربعين عاماً على إنشائها- ١٩٨٥/ ١٩٨٦م-صـ٧٩، و د/ مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم- تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي- الدار الجامعية الجديدة للنشر- ٢٠٠٣م- صـ٣٦١: ٣٦٢ ، وراجع أيضاً د/ عبد الواحد محمد يوسف الفار- أسرى الحرب- دراسة فقهية وتطبيقية في نطاق القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية- عالم الكتب- ١٩٧٥م - صـ٤٩، فتنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة على حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعّالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرّع

المبحث الثاني
المسؤولية الدولية والإقليمية عن تقنيات الذكاء الاصطناعي
المطلب الأول
ماهية المسؤولية الدولية والإقليمية

تعد المسؤولية الدولية وسيلة من أهم الوسائل القانونية التي تعمل على حل المنازعات بين أشخاص القانون الدولي، فهي من مقتضيات المبادىء العامة للقانون الدولي وذلك لوجود الضمانات الأساسية التي تكفل احترام وتحقيق الالتزامات التي يقررها النظام القانوني على أشخاصه وبالتالي مايترتب من جزاءات في حال عدم الامتثال لتنفيذها.

وتتعلق المسؤولية الدولية والإقليمية بتحديد الأطر القانونية والأخلاقية التي تحكم سلوك الدول والمنظمات تجاه تقنيات الذكاء الاصطناعي، والتي تكتسب أهمية متزايدة في زمن يتميز بالطفرة التكنولوجية السريعة، وتعكس هذه المسؤولية التزام الدول والمجتمعات بتعزيز الاستخدام الآمن والمستدام لتلك التقنيات، مع مراعاة الآثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المترتبة عليها، وتجنب إحداث الضرر في وجود الذكاء الحاسوبي، حيث إن هذا الأمر من الممكن أن يتم دون وجود قواعد أو ضوابط فلا يمكن تفسيره أو ضبطه أو التنبؤ به وبتبعاته وحدوده[(١)]، فلا تقتصر تقنيات الذكاء الاصطناعي على الأغراض السلمية فقط، وإنما لها دور كبير في تطوير آلات الحرب العسكرية[(٢)].

ولقد تعددت التعريفات الخاصة بالمسؤولية الدولية ولكنها جميعها بينها مضمون مشترك هو أنها خرق لالتزام دولي من قبل دولة ما يوجب مساءلتها من الناحية القانونية تجاه الدولة المعتدى عليها أو المتضررة من العدوان، حيث لا تتقرر إلا

بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها.

(١) د/ هبه جمال الدين - الأمن السيبراني والتحول في النظام الدولي - مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – المجلد ٢٤ – العدد ١ - ٢٠٢٣م - صـ٢٠٥.

(٢) د/ إسلام دسوقي عبد النبي- دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية والمسؤولية الدولية عن استخداماتها- مرجع سابق- صـ١٤٤٤.

لمصلحة دولة استنادًا إلى مبدأ مراقبتها لحسن تطبيق القانون الدولي فتقوم الدولة المتضررة من فعل مخالف لهذا القانون بإعمال قواعد المسؤولية الدولية.

التعريف اللغوي للمسؤولية:

كلمة المسؤولية لغة مشتقة من الفعل (سأل) واسم المفعول (مسؤول) وتعني في اللغة ما يطالب به الشخص من أفعال وأمور، فهي إلتزام ناتج عن فعل.

التعريف الاصطلاحي للمسؤولية الدولية:

لم يستقر الفقه الدولي على تعريف محدد لها حيث اعتمد كل فقيه على جانب من جوانب المسؤولية الدولية في تعريفه، فتم تعريف المسؤولية الدولية بأنها "نظام ارتكاب شخص من أشخاص القانون الدولي عملا غير مشروع طبقا لأحكام القانون الدولي ينجم عنه ضرر بأفراد أو أموال شخص من أشخاص القانون الدولي، مما يوجب أداء التعويض للمضرور"، كما عرفها الدكتور محمد طلعت الغنيمي "بأنها نظام قانوني يكون بمقتضاه على الدولة التي ينسب إليها فعل غير مشروع طبقا" للقانون الدولي التزام بإصلاح ما ترتب على ذلك الفعل حيال الدولة التي ارتكب هذا الفعل ضدها[١].

وهناك من الفقهاء عرفها بأنها "مجموعة من القواعد القانونية التي تفرض على أفارد القانون الدولي التزامات بمنع وتقليل الضرر الذي يمكن أن يلحق بأفراد دولة أخرى، وكذلك التزامهم بتصحيح أي ضرر قد يلحق بالآخرين"، وعرفها د/ صلاح الدين عامر بأنها "مجموعة القواعد القانونية التي تحكم أي عمل أو واقعة تنسب إلى أحد أشخاص القانون الدولي وينجم عنها ضرر لشخص آخر من أشخاص القانون الدولي وما يترتب على ذلك من التزام الأول بالتعويض"[٢].

وتم تعريفها أيضاً بأنها "ما ينشأ نتيجة عمل مخالف لالتزام قانوني دولي ارتكبه أحد أشخاص القانون الدولي وسبب ضررا لشخص دولي آخر وتكون غاية المسؤولية الدولية تعويض مايترتب على هذا العمل من ضرر[٣].

---

(١) د/ محمد طلعت الغنيمي- الأحكام العامة في قانون الأمم – الطبعة السادسة- دار المعارف- الإسكندرية -٢٠٠٥م - صـ ١٨٦٨.

(٢) د/ صلاح الدين عامر – مقدمة لدراسة القانون الدولي العام – دار النهضة العربية – ٢٠٠٢م – صـ ٧٢٦.

(٣) د/ ابراهيم محمد العناني-القانون الدولي العام-القاهرة دار النهضة العربية-١٩٨٤م- صـ١٢٧.

ووفقا للرأي الفقهي الراجح فإنه يلزم توافر عنصرين لتحقق المسؤولية الدولية التقليدية:

- **أولاً: عنصر موضوعي:** ينطوي على تصرف مخالف لالتزام دولي بارتكاب الدولة لفعل دولي غير مشروع "عنصر الخطأ"، ترتب عليه حدوث ضرر لدولة أخرى "عنصر الضرر"، فتنص المادة الأولى من المشروع النهائي للمواد التي اعتمدتها لجنة القانون الدولي عام ٢٠٠١م بشأن المسؤولية الدولية على أن "كل فعل غير مشروع دولياً تقوم به الدولة يستتبع مسؤوليته الدولية"[(١)].
- **ثانياً: عنصر شخصي:** يتم بموجبه إثبات ارتكاب الدولة أو شخص قانوني دولي انتهاك الالتزام الدولي لأحد أشخاص القانون الدولي عنصر الإسناد أو علاقة السببية.

وبذلك فإن المسؤولية الدولية تقع على عاتق الدولة، حيث تلتزم بموجبها الدولة عن العمل غير المشروع بتعويض دولة أخرى تضررت من هذا العمل[(٢)]، فما دامت الدولة قد خالفت الالتزامات الدولية نكون بصدد عمل دولي غير مشروع يتوجب المسؤولية الدولة[(٣)].

وبناء على ما سبق تتكون المسؤولية التقليدية من ثلاثة أركان (الخطأ والضرر وعلاقة السببية)، ولابد أن تكون علاقة السببية بين الفعل أو النشاط الصادر من الشخص الدولي والضرر نتيجة لذلك الفعل أو النشاط، وبالتالي فإن استخدام الذكاء الاصطناعي بتقنياته المتعددة من الممكن أن يستخدم لصالح الدول اقتصاديا وتكنولوجيا، وعسكريا، وهو حق للدول، ولكن قد ينتج عن استخدام ذلك الحق إحداث أضرار بدول أخرى، وهنا نكون قد خرجنا من إطار المسؤولية التقليدية إلى مجال المسؤولية على أساس المخاطر وتحمل المسؤولية (المسؤولية الموضوعية)، والذكاء الاصطناعي - مثل التطورات التكنولوجية الأخرى - يشكل مخاطر

---

(١) د/ أشرف عرفات أبو حجازه – إسناد المسؤولية الدولية إلى الدولة – المجلة المصرية للقانون الدولي – العدد ٦٥ – ٢٠٠٩م - صـ٢٤٨.

(٢) د/ عبد العزيز محمد سرحان - القانون الدولي العام - دار النهضة العربية -١٩٩١م- صـ١٣٠.

(٣) د/ علي إبراهيم - القانون الدولي العام - الجزء الأول - الطبعة الأولى - دار النهضة العربية – القاهرة - ١٩٩٥م- صـ ٧٤٣.

وتهديدات غير مسبوقة للمجتمع البشري، ويعمل على تسطيح العقل البشري، حيث أصبحت حماية البيانات الشخصية من أهم الاعتبارات للقواعد المنظمة للمسئولية، مما يشكل تحديات جديدة لحقوق الإنسان في الخصوصية والأمان.

فما يميز ويزيد من خطورة تهديد الذكاء الاصطناعي عن الابتكارات التكنولوجية الأخرى حتى الآن هو إضفاء الطابع الديمقراطي على وسائل إنشاء التقنيات الجديدة والوصول إليها، بالإضافة إلى المستوى العالي لنشر التكنولوجيا[١]، فطبقاً لمقاصد الأمم المتحدة فمن حق كل دولة استخدام ما لديها من إمكانيات وتكنولوجيا وتقنيات للذكاء الاصطناعي المتعددة التي من الممكن أن تستخدم لصالح الدول اقتصادياً وتكنولوجياً وعسكرياً والتي تحقق لها المصالح الداخلية والدولية، ولكن دون إحداث أضرار لدول أخرى لأننا بذلك نقوم قد خرجنا من إطار المسؤولية التقليدية إلى إطار المسؤولية على أساس المخاطر وتحمل التبعة (المسؤولية الموضوعية) وبالتالي تتحمل الدولة المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تنجم عن ممارسة تلك الأنشطة وتكون ضامنة للأضرار التي تصيب الدولة الأخرى، وذلك بالتعويض عن العمل غير المشروع، حيث تكون بذلك خالفت مبادئ الأمم المتحدة، فقد عملت منظمة الأمم المتحدة منذ نشأتها على المحافظة على السلم والأمن الدوليين، فقد تمكنت لأول مرة في تاريخ المجتمع الدولي من تحقيق خطوة إيجابية بتجريد الدول حق اللجوء إلى استخدام القوة أو الحرب لتسوية المنازعات الدولية وذلك ببناء تنظيم قانوني ينشد تحقيق السلم والأمن الدوليين[٢]، وفي ظل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي هناك بعض التطبيقات التي تمثل خطورةً وتهديداً للمجتمع الدولي مثل الروبوتات المقاتلة والأسلحة ذاتية التشغيل، ولهذا كان لابد من أن توجد مسؤولية دولية مشتركة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في الأعمال العسكرية وفقاً مما قد يترتب على هذا الاستخدام من أضرار بعض الدول وبالتالي يجب على الدول التي تعمل على تطوير الأسلحة ذاتية التحكم أن تعمل على تشريع القوانين الداخلية التي تلزم الأفراد والشركات المطورة للأسلحة على ألا تخالف قواعد القانون الدولي العام، حيث إنه من الممكن أن تنسب سلوك الأسلحة الذاتية

---

(١) م.د/ روزا حسين نعمت - الذكاء الاصطناعي في حدود المسؤولية الدولية – مرجع سابق- صـ ١٨٩: ١٩١.

(٢) د/على إبراهيم - المنظمات الدولية - دار النهضة العربية - ٢٠٠٠م – صـ٧٢.

إلى الدولة طبقاً للقواعد الخاصة بالإسناد المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية ومنها اتفاقيات جنيف الأربع، وبناء على ذلك يترتب التعويض عن الأضرار من قبل الدولة المرتكبة هذه الأفعال[١].

وهناك مجموعة من العناصر لقيام المسؤولية الدولية:

١. ارتكاب فعل غير مشروع دولياً.

٢. إسناد هذا الفعل إلى شخص من أشخاص القانون الدولي.

٣. وقوع الضرر في حق شخص آخر من أشخاص القانون الدولي.

٤. توافر علاقة السببية بين الفعل غير المشروع دوليا والضرر الواقع.

حيث يشترط لقيامها:

- **أولاً: شرط نسبة الفعل إلى دولة:** حيث يعد الفعل منسوباً للدولة إذا كان صادراً من إحدى سلطاتها أو هيئاتها العامة بما يخالف قواعد القانون الدولي حتى وإن كانت هذه الأفعال لا تتعارض مع أحكام قانونها الوطني.
- **ثانياً: شرط عدم مشروعية الفعل:** هو السلوك الدولي الضار بدولة أخرى والذي ينطوي على الخروج عن المألوف من جانب الدولة، أو صدور فعل من أحد أشخاص القانون الدولي سواء كان هذا الفعل انتهاكا للالتزامات الدولية أو لم يكن، حيث يجب أن يكون الفعل المنسوب للدولة غير مشروع دولياً، ويكون ذلك في حالة مخالفته لأحكام القانون الدولي العام.
- **ثالثاً: شرط أن يترتب على الفعل غير المشروع ضرر:** حيث يشترط أن ينتج عن الفعل غير المشروع ضرر يصيب إحدى الدول سواء أكان ذلك الضرر ماديا أو معنويا، ويعد الضرر من أهم عناصر المسؤولية الدولية وأبرز شروطها، ويقصد بالضرر في القانون الدولي العام المساس بحق أو بمصلحة مشروعة لأحد أشخاص القانون الدولي العام
- **رابعاً: علاقة السببية بين الفعل و الضرر (الإسناد):** وفقا للقانون الدولي، فإن مسؤولية الدول بما يتعلق بالفعل غير المشروع دوليا أن ينسب إلى الدولة وأن يشكل

---

(١) د/ زينب عبد اللطيف خالد عبد اللطيف - المسئولية الدولية المشتركة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في الأعمال العسكرية في ظل قواعد القانون الدولي – مرجع سابق- صـ ٧٤٦ و ٧٤٧.

انتهاكا لالتزام الدولة على أخرى، وبالتالي يلزم لتحريك المسؤولية الدولية تجاه أحد أشخاص القانون الدولي إسناد الفعل غير المشروع دولياً إلى شخص مرتكب هذا الفعل[١].

- فالمسئولية الدولية تمثل مجموعة من الالتزامات التي تقع على عاتق الدول والهيئات العالمية في سياق تعاملها مع التحديات الناتجة عن الاستخدام غير المنضبط لتقنيات الذكاء الاصطناعي، وتتجلى هذه المسؤولية في عدة مجالات:

١) **الامتثال للقوانين الدولية:** يجب على الدول الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تتناول استخدام التقنيات الحديثة، ضماناً لمنع سوء الاستخدام الذي قد يؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان أو تهديد للسلم والأمن الدوليين.

٢) **التعاون الدولي:** يتطلب التصدي لتحديات الذكاء الاصطناعي نهجًا تعاونيًا يشمل الدول كافة، فالتقنيات الحديثة لا تعترف بالحدود، لذا يجب تكثيف الجهود المشتركة لتشكيل مواقف موحدة وتعزيز تبادل المعلومات والمعرفة.

٣) **المسؤولية الأخلاقية:** تثار تساؤلات مهمة حول كيفية استخدام البيانات والقرارات التي تتخذها الأنظمة الذكية، حيث يتعين على الدول والمطورين التزام مبدأ الشفافية وضمان محاسبة المعنيين عن القرارات التي تؤثر على الأفراد والمجتمعات[٢].

- والمسؤولية الإقليمية تلعب دوراً مهماً في تحقيق السلم والأمن الدوليين، حيث نص ميثاق الأمم المتحدة في الفقرة الأولى من المادة ٥٢ على أنه: ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين ما يكون العمل الإقليمي صالحاً فيها ومناسباً ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، فتتعلق المسؤولية الإقليمية بتطوير استراتيجيات وأُطر تشريعية خاصة بالمناطق الجغرافية ذات الخصوصيات الثقافية والسياسية المختلفة، وتتميز هذه المسؤولية بعدة جوانب:

---

(١) د/ عصام العطية- القانون الدولي العام- الطبعة الخامس- كلية القانون - جامعة بغداد- ١٩٩٢م - صـ ٣٧٧ وما بعدها.

(2) Saveliev, Anton; Zhurenkov, Denis. Artificial intelligence and social responsibility: the case of the artificial intelligence strategies in the United States, Russia, and China. Kybernetes, 2021, 50.3: 656-675.

١) **تكييف التشريعات:** يجب على الدول الإقليمية وضع قوانين وأنظمة تتناسب مع الواقع المحلي وتلبي احتياجات المجتمع، بما يضمن الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا مع مراعاة القيم الثقافية والدينية.

٢) **إدارة المخاطر:** تركز المسؤولية الإقليمية على تحديد المخاطر المحتملة الناتجة عن تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتطوير آليات فعّالة للتصدي لها، بما في ذلك وضع استراتيجيات للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة على المجتمعات، حيث أجاز ميثاق الأمم المتحدة ضمناً إنشاء المنظمات الإقليمية العسكرية ذات الطابع الدفاعي البحت وذلك طبقا للمادة ٥١ التي نصت على أنه "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فوراً ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى إلى نصابه"[(١)].

٣) **الرقابة والشفافية:** يتوجب على الدول الإقليمية تعزيز آليات الرقابة على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، بما يضمن شفافية العمليات وحقوق الأفراد، وذلك يشمل الرقابة على البيانات وحقوق الخصوصية، وضمان أن تكون التقنيات المستخدمة متوافقة مع المعايير الأخلاقية.

تعقيب؛ إن المسؤولية الدولية والإقليمية عن تقنيات الذكاء الاصطناعي تتطلب توازناً دقيقاً بين التشجيع على الابتكار وحماية الحقوق والحريات القاعدية، ومن الضروري أن تتعاون الدول بشكل مثمر من أجل وضع أُطر قانونية وتنظيمية فاعلة تدعم الاستخدام الأخلاقي والمستدام لهذه التقنيات، وفي الوقت نفسه تُعزز من استقرار السلم والأمن الدولي.

---

(١) د/ محمد سامي عبد الحميد- العلاقات الدولية- مقدمة لدراسة القانون الدولي العام- مكتبة مكاوي- بيروت- ١٩٧٥م- صـ٤٩٣: ٤٩٤.

المطلب الثاني

موقف المنظمات الدولية والإقليمية من تقنيات الذكاء الاصطناعي

تُعد المنظمات الدولية[١] والإقليمية من الفاعلين الرئيسيين في تشكيل الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث تسعى هذه الكيانات إلى التأكد من أن استخدام هذه التقنيات يتم بطريقة تعزز التنمية المستدامة وتحمي الحقوق الإنسانية، فهناك حاجة إلى تنظيمه بقواعد قانونية تضمن حماية حقوق الإنسان[٢].

ويتجلى موقفها من الذكاء الاصطناعي في عدة جوانب رئيسية:

أولاً: الإطار التشريعي والتنظيمي الدولي:

تعمل المنظمات الدولية على وضع أطر تشريعية تهدف إلى تنظيم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتقوم هذه المنظمات بتطوير مبادئ توجيهية تعزز من الاستخدام الأخلاقي للتكنولوجيا، بما يشمل حماية الخصوصية وحماية البيانات، ومن الأمثلة البارزة على ذلك جهود الأمم المتحدة:

---

(١) تعرف المنظمات الدولية بأنها هيئات تنشئها مجموعة من الدول لتحقيق مصالح مشتركة بينها، وتكون لها إرادة ذاتية مستقلة يتم التعبير عنها في المجتمع الدولي وكذا في مواجهة الدول الأعضاء فيها وذلك بواسطة أجهزة دائمة خاصة بها، وبذلك تتكون المنظمة الدولية من أربعة عناصر أساسية، هي (عنصر الكيان المتميز الدائم، عنصر الإرادة الذاتية، الاستناد إلى اتفاقية دولية، عدم انتقاص المنظمة من سيادة الدول المشتركة في عضويتها)، وتنقسم المنظمات الدولية إلى: ١)منظمات دولية عامة وهذه تكون ذات اختصاص عام وشامل حيث إنها تشمل كافة مظاهر النشاط الدولي من سياسي واقتصادي واجتماعي مثل منظمة عصبة الأمم ومنظمة الأمم المتحدة، منظمات دولية متخصصة وهذه ينحصر نشاطها في ممارسة نشاط دولي بعينه مثل منظمة العمل الدولية وغيرها من المنظمات الأخرى التي يقتصر نشاطها على تحقيق أغراض معينة،٢)منظمات دولية عالمية وهذه تسمح بانضمام أية دولة من الدول إليها طالما تتوافر فيها الشروط التي يتطلبها ميثاق المنظمة مثل منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة، منظمات دولية إقليمية وهذه تنحصر العضوية فيها على مجموعة من الدول تربط بينها روابط وسمات مشتركة مثل جامعة الدول العربية، نقلاً عن د/ عبد الواحد محمد الفار- التنظيم الدولي- دار النهضة العربية- القاهرة- ٢٠٠٦م- صـ٩: ١٤.

(٢) د/ باهي شريف أبو حصوة- التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي وفقا لأحكام القانون الدولي بشأن حقوق الانسان- مجلة البحوث القانونية والاقتصادية- كلية الحقوق- جامعة المنوفية – المجلد ٦٠ – العدد ٤- صـ١٢٨.

منظمة الأمم المتحدة United Nation:

فقد عملت منظمة الأمم المتحدة UNمن خلال مجلس الأمن[١] وجمعيتها العامة[٢] طوال سنين إنشائها على حفظ السلم والأمن من أي تهديد كان وجعلت منهما المقصد الأول في ميثاقها ومن أجل ذلك بادرت بمحاربة أي وسيلة من شأنها تهديدهما، فقد تمكنت لأول مرة في تاريخ المجتمع الدولي من تحقيق خطوة إيجابية بتجريد الدول حق اللجوء إلى استخدام القوة أو الحرب لتسوية المنازعات الدولية وذلك ببناء تنظيم قانوني ينشد تحقيق السلم والأمن الدوليين[٣] حيث مثلت الأمم المتحدة ذروة التطور في مجال التنظيم الدولي ليشمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية إضافة إلى أهم أهدافها وهي المسائل المتعلقة بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين[٤].

---

(١) يقع على عاتق مجلس الأمن مسئولية المحافظة على السلم والأمن الدوليين وقمع أعمال العدوان وهو اختصاص أساس، مستمد من نص المادة ٢٤ من ميثاق الأم المتحدة، راجع في ذلك د/ عبد الواحد محمد الفار- التنظيم الدولي- عالم الكتب- القاهرة - ١٩٧٩م - صـ١١١.

(٢) تعتبر الجمعية العامة General Assembly من الأجهزة الرئيسة للأمم المتحدة وتتألف من جميع أعضاء الأمم المتحدة، حيث نظمت لائحتها الداخلية التي أصدرتها في ١٧أكتوبر ١٩٤٧م أعمالها طبقاً لما منحه ميثاق الأمم المتحدة لها من اختصاصات، لذلك تعد الجمعية العامة السياسة الرئيسة في منظمة الأمم المتحدة فهي الفرع المختص بمناقشة وإقرار السياسات العامة ككل وكذا إصدار القرارات، راجع د/ عبد الرحمن بن إبراهيم الضحيان- المنظمات الدولية الإسلامية والتنظيم الدولي- دراسة مقارنة- تقديم المفكر الإسلامي د/ عبد الله التركي- المملكة العربية السعودية- الطبعة الأولى- ١٤١١هـ /١٩٩١م- صـ١٩٢، ود/ أحمد أبو الوفا – الحماية الدولية لحقوق الإنسان (في إطار منظمة الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة) – القاهرة – دار النهضة العربية – الطبعة الثالثة – ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م – صـ٣٢.

فتنص المادة الثالثة عشر فقرة ١/ب من ميثاق الأمم المتحدة على" تنشئ الجمعية العامة دراسات وتشير بتوصيات بقصد: إنماء التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية، والإعانة على تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة بلا تمييز بينهم في الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء".

(٣) د/على إبراهيم - المنظمات الدولية - دار النهضة العربية - ٢٠٠٠م – صـ٧٢.

(٤) د/ صلاح الدين عامر- قانون التنظيم الدولي- النظرية العامة- دار النهضة العربية- الطبعة الثالثة- ١٩٨٤م- صـ٣٥، و د/ سعدة بو عبد الله- التمييز العنصري والقانون الدولي- دار النهضة العربية- ٢٠٠٨- صـ١٤٤.

فلقد اهتمت الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) حيث تم وضع معايير دولية[١]، مثل:

– **تعزيز التعاون الدولي:** تدعو هذه المنظمات إلى تعزيز التعاون بين الدول لتبادل المعرفة والخبرات، وتعتبر التحديات التي تنشأ عن الذكاء الاصطناعي عابرة للحدود، مما يتطلب استجابة جماعية من الدول، وتعمل هذه المنظمات على تسهيل حوار دولي يهدف إلى وضع استراتيجيات مشتركة تُمكّن الدول من مواجهة المخاطر والتحديات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

– **التركيز على التنمية المستدامة:** تؤكد المنظمات الدولية والإقليمية[٢] على ضرورة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتشجع هذه الكيانات على توظيف الذكاء الاصطناعي في المجالات الحيوية مثل الصحة والتعليم والزراعة، مما يساعد على تحسين نوعية الحياة والحد من الفقر، وتعتبر الأمم المتحدة الذكاء الاصطناعي جزءًا قاعدياً من تحقيق بغية التنمية المستدامة.

– **مراقبة المخاطر والآثار السلبية:** تعبر المنظمات عن وعيها بالمخاطر المحتملة التي قد تترتب على استخدام الذكاء الاصطناعي، مثل التمييز، وفقدان الخصوصية، والآثار الاقتصادية السلبية، وتسعى تلك الكيانات إلى تطوير آليات للرصد والتقييم تعزز الوعي بالمخاطر وتساعد على وضع استراتيجيات للتخفيف من آثارها.

---

(١) د/ سلامة الشريف - المسؤولية الدولية والجنائية عن انتهاك الملكية الفكرية بواسطة الذكاء الاصطناعي التوليدي (الشات جي بي تي نموذجاً) - مجلة العلوم القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق – جامعة عين شمس- المجلد ٦٦ – العدد ٣ - ٢٠٢٤م- صـ ٥٩٩، ٦٠٠.

(٢) تعرف المنظمة الإقليمية بأنها هيئة أو وكالة دائمة يتم إنشاؤها بموجب اتفاق يعقد بين عدة دول مختلفة تترابط علاقتها بروابط التضامن والجوار، وتهدف بها حماية مصالحها وتنمية علاقاتها المتنوعة وحفظ السلم والأمن الدولي في منطقتها وذلك وفقاً للأهداف والمبادئ التي تقوم عليها منظمة الأمم المتحدة، نقلاً عن د/ عبد الواحد محمد الفار- التنظيم الدولي- مرجع سابق- صـ٢٦٣: ٢٦٤.

– **التركيز على التعليم والتدريب:** تدعو المنظمات إلى ضرورة تعزيز قدرات الأفراد والمجتمعات على التعامل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي من خلال برامج التعليم والتدريب، وتعتبر المعرفة والتدريب ضروريين لتمكين الأفراد من استيعاب التكنولوجيا واستخدامها بشكل يؤهلهم للمنافسة في سوق العمل المتغير.

– **التفاعل مع القطاع الخاص:** تؤكد المنظمات على أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث تُشجع المنظمات الدولية والإقليمية على تعزيز الابتكار من خلال توفير بيئة تشريعية مناسبة تدعم المبادرات الخاصة وتضمن أن التقنيات الحديثة تُستخدم لخدمة المجتمع وتحقيق المصلحة العامة.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organisation for Economic Co-operation and Development[(١)]**:**

هي منظمة دولية تركز على تعزيز السياسات الرامية إلى تحسين الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للناس في جميع أنحاء العالم. توفر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منتدى للدول الأعضاء لتبادل المعلومات والتعاون في مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

وفيما يخص الأخلاقيات الرقمية للذكاء الاصطناعي:

فقد أصدرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) في ٢٠٢٠م مجموعة من المبادئ التوجيهية للأخلاقيات الرقمية للذكاء الاصطناعي، وتهدف هذه المبادئ إلى تعزيز الاستخدام المسؤول والأخلاقي لتقنيات الذكاء الاصطناعي، وتشمل مبادئ مثل:

أ) **الشفافية:** يجب أن تكون الأنظمة الذكية قابلة للفهم وأن يتمكن الأفراد من معرفة كيفية اتخاذ القرارات.

ب) **المساءلة:** ينبغي تخصيص المسؤوليات بوضوح في حال حدوث أي خطأ من الأنظمة[(٢)].

---

(1) www.oecd.org.

(2) Cyman, Damian; GROMOVA, Elizaveta; JUCHNEVICIUS, Edvardas. Regulation of artificial intelligence in BRICS and the European Union. Brics law journal, 2021, 8.1: 86-115.

ج) **الإدماج:** يتعين أن تستفيد جميع فئات المجتمع من تقنيات الذكاء الاصطناعي دون تمييز[١].

المنظمة الدولية للتوحيد القياسي International Organization for Standardization[٢]:

وضعت المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO) مجموعة من المعايير التي تهدف إلى استخدام الذكاء الاصطناعي بطريقة آمنة وموثوقة، وتشمل هذه المعايير:

- **السلامة:** يجب أن تكون الأنظمة الذكية مصممة لتحمل الأخطاء وتعاملها بشكل آمن.
- **خصوصية البيانات:** يشدد المعايير على حماية بيانات الأفراد والمستخدمين بشكل صارم.

١) الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي:

– **الميثاق العالمي للأمم المتحدة:** تأسس الميثاق في عام ١٩٤٥م، ويعتبر أحد الركائز الجوهرية لنظام التعاون الدولي، وعلى الرغم من أن الميثاق لا يخصص بنودًا للذكاء الاصطناعي، إلا أنه يضع الأسس القانونية التي توجه الدول نحو التعاون وتحقيق التنمية المستدامة، مما ينعكس مباشرة على توجيه استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

فقد خول الميثاق للجمعية العامة وضع المبادئ العامة المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين، وهذا ما أشارت إليه الفقرة الأولى من المادة الحادية عشرة من ميثاق الأمم المتحدة بأن لها الحق في أن تنظر المبادئ المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسليح[٣]، فلها أن تنظر في المبادئ العامة وتحقيق التعاون بين فروعها في حفظ السلم والأمن الدوليين[٤]، وهي بذلك تملك إصدار توصيات بهذه المبادئ للدول

---

(١) د/ شيماء الزهراني صالح - الأخلاقيات الرقمية للموارد البشرية والضوابط الإدارية والتشريعات القانونية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في قطاع البحث العلمي- مجلة الذكاء الاصطناعي وأمن المعلومات - الجمعية المصرية للتنمية التكنولوجية - المجلد ٢ – العدد ٥- ٢٠٢٤م- صـ ٩٥: ١٠٠.

(2) www.iso.org.

(٣) الأمم المتحدة - نزع السلاح تقدم نحو السلام- - نيويورك- ١٩٧٤- صـ٥.

(٤) د/ على صادق أبو هيف - القانون الدولي العام- طبعة ١٢ - منشأة دار المعارف بالإسكندرية – ١٩٩٥- صـ٦٣٨.

الأعضاء أو لمجلس الأمن أو لهما معاً وهذه التوصيات تتضمن مبادئ عامة لنزع السلاح وتنظيم التسليح أو لتقرير مبادئ لحفظ السلم والأمن الدوليين[١]، ولذلك فللجمعية العامة أن تنظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم والأمن الدوليين ويدخل في ذلك المبادئ المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسليح[٢]، فيخول هذا النص لأجهزة الأمم المتحدة التدخل في مسألة تنظيم التسلح لاسيما إذا كانت له قوة تدميرية مثل ما تم الوصو ل إليه من تطور تكنولوجي للأسلحة التدميرية للذكاء الاصطناعي من مخاطر يهدد حقوق الإنسان، وهذا ما تم التنويه به في جلسة الجمعية العامة (الحادية عشرة) من الدورة الثامنة والسبعين على ضرورة معالجة التهديدات التي تواجه البشر في السلامة والخصوصية[٣]، كما تمتلك الجمعية العامة إصدار توصيات في حالة وجود مسائل متعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين يتم رفعها إليها من أي عضو أو من مجلس الأمن أو من دولة ليست عضواً بها وذلك وفقاً للفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة[٤] وتمتلك أيضاً لفت نظر مجلس الأمن إلى الأحوال التي يحتمل فيها أن تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر وذلك وفقاً للفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة[٥].

---

(١) د/ محمد العالم الراجحى – حول نظرية حق الاعتراض في مجلس الأمن- دار الثقافة الجديدة- ١٩٩٠- صـ١٩٩.

(٢) تنص المادة ١١ فقرة (١) من ميثاق الأمم المتحدة على أن: للجمعية العامة أن تنظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم والأمن الدولي ويدخل في ذلك المبادئ المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسليح، كما أن لها أن تقدم توصياتها بصدد هذه المبادئ إلى الأعضاء أو إلى مجلس الأمن أو إلى كليهما، راجع في ذلك د/ محمد سامي عبد الحميد و د/ محمد السعيد الدقاق- التنظيم الدولي- ٢٠٠٢- دار المطبوعات الجامعية- صـ٤٧٣.

(٣) الأمم المتحدة – الجمعية العامة – الجلسة ١١ – الدورة الثامنة والسبعون – نيويورك - A/78/PV.11 - سبتمبر ٢٠٢٣م – صـ١١.

(٤) تنص الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة على أن: للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة تكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدولي يرفعها إليها أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة، أو مجلس الأمن، أو دولة ليست من أعضائها وفقاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة ٣٥ ولها فيما عدا ما تنص عليه المادة الثانية عشرة أن تقدم توصياتها بصدد هذه المسائل للدولة أو الدول صاحبة الشأن أو لمجلس الأمن أو لكليهما معاً، وكل مسألة مما تقدم ذكره يكون من الضروري فيها القيام بعمل ما ينبغي أن تحيلها الجمعية العامة على مجلس الأمن قبل بحثها أو بعده، راجع في ذلك/ ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية- الأمم المتحدة- نيويورك – صـ٩.

(٥) تنص الفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة من الميثاق على أن "للجمعية العامة أن تسترعي نظر مجلس الأمن إلى الأحوال التي يحتمل أن تعرِّض السلم والأمن الدولي للخطر"، راجع في ذلك د/ أحمد محمد عبد الحفيظ حسن- أبعاد الاستخدام السلمي للطاقة النووية

– **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**[1]: صدر إعلان حقوق الإنسان في عام ١٩٤٨م، الذي يضع المعيار الدولي للحقوق والحريات الأساسية ويعتبر إحدى الوثائق الرئيسة التي تؤكد على حقوق الأفراد، وأي استخدام لتقنيات الذكاء الاصطناعي يجب أن يتماشى مع هذه الحقوق، مما يتطلب توجيه الجهود الدولية لضمان حماية الخصوصية والمساواة وعدم التمييز.

٢) التشريعات والقرارات والتوصيات الدولية فيما يخص الذكاء الاصطناعي:

اهتم المجتمع الدولي بتقنيات الذكاء الاصطناعي وعلى رأسه الأمم المتحدة حيث قامت بتعزيز حقوق الانسان وحماية الحق في البيانات الشخصية في جميع أنحاء العالم، كما تهتم بالتطورات التكنولوجية وتأثيرها علي الانسانية، حيث أكدت على أن التقدم السريع في مجال الذكاء الاصطناعي يثير قضايا متنوعة تتعلق بحقوق الإنسان وتثير القلق بشأن الخصوصية وتأثير الذكاء الاصطناعي علي سوق العمل وحق التوظيف وتهديدات الأمن السيبراني.

حيث شهدت السنوات الأخيرة تقدمًا ملحوظًا في تقنيات الذكاء الاصطناعي، مما أسهم في تحويل مجالات عديدة مثل الصحة، التعليم، الصناعة، والخدمات المالية. ومع هذا الانتعاش السريع، بدأت تظهر الحاجة الملحة لوضع أُطر قانونية وتنظيمية لتوجيه استخدام هذه التقنيات، وضمان أنها تُستخدم بصورة آمنة وأخلاقية، ومن هذا المنطلق، ظهرت عدة قوانين وتجارب دولية تهدف إلى وضع قواعد لحوكمة الذكاء الاصطناعي وتحقيق التعاون الدولي في هذا الاتجاه.

- **قرار الجمعية العامة في ٢١ أذار/ مارس ٢٠٢٤ بشأن اغتنام الفرص التي يتيحها الذكاء الاصطناعي المأمونة والمؤمنة والموثوقة لأغراض التنمية المستدامة:**

حيث أكد على الجهود التي يبذلها الاتحاد الدولي للاتصالات بالشراكة مع أربعين هيئة من هيئات الأمم المتحدة لتنظيم منتدى الذكاء الاصطناعي من أجل تحقيق الصالح العام، موضحاً أن نظم الذكاء الاصطناعي المأمونة والمؤمنة والموثوقة التي تشير إلى أغراض هذا القرار إلى نظم الذكاء الاصطناعي في الميدان غير العسكري، وحيث إن تصميم الذكاء الاصطناعي وإنشاءه وإدخاله طور التشغيل

في ظل مبدأ سيادة الدولة- رسالة دكتوراه- كلية الحقوق- جامعة عين شمس- ١٤٣١هـ/٢٠١٠م - صـ١٤٣.

(1) https://www.un.org/ar/about-us/universal-declaration-of-human-rights

واستعماله بطريقة غير سليمة أو خبيثة بدون ضمانات كافية أو بطريقة لا تتفق مع القانون الدولي أمر يطرح مخاطر تعوق تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتنال من حماية حقوق الإنسان بما في ذلك حق الفرد في عدم التعرض لتدخل غير قانوني أو تعسف، حيث أكد القرار على وجود احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وتعزيزها طوال الدورة العمرية لنظم الذكاء الاصطناعي، مهيباً بذلك جميع الدول الأعضاء أصحاب المصلحة بالامتناع أو الكف عن استعمال نظم الذكاء الاصطناعي التي تخالف القانون الدولي لحقوق الإنسان والتي تشكل مخاطر لا مبرر لها على التمتع بحقوق الإنسان[١].

- **إنشاء الهيئة الاستشارية رفيعة المستوى بشأن الذكاء الاصطناعي UN High-Level Advisory Body on Artificial Intelligence[٢]:**

هي هيئة أنشأتها الأمم المتحدة في ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٣ بشأن الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته لإجراء التحليل وتقديم توصيات للحوكمة الدولية للذكاء الاصطناعي التي تفيد البشرية في كافة المجالات بما في ذلك مجالات الصحة والتعليم والاقتصاد وغيرها وذلك من أجل تدعيم أهداف التنمية المستدامة السابعة عشرة بحلول عام ٢٠٣٠، ومن بين أعضاء الهيئة الـ ٣٩ المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية[٣].

- **لجنة حوكمة الذكاء الاصطناعي التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي WEF AI Governance Alliance[٤]:**

مبادرة أطلقها مركز الثورة الصناعية الرابعة التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي، لتعزيز تطوير ونشر أنظمة الذكاء الاصطناعي والشفافية والأخلاق، مع وضع معايير عالمية لحوكمة الذكاء الاصطناعي، وضمان إسهام التقدم التكنولوجي بشكل إيجابي من خلال التعاون مع مراكز الأمن السيبراني والأنظمة المالية والنقدية والصحة والرعاية الصحية، تضم هذه اللجنة أكثر من ٢٥٠ عضواً من أكثر من ٢٠٠ منظمة.

---

(١) الأمم المتحدة - قرار الجمعية العامة في ٢١ آذار/مارس ٢٠٢٤ (A/RES/78/265)- الدورة الثامنة والسبعون – البند ١٣ من جدول الأعمال.

(2) www.un.org/en/ai-advisory-body.

(3) https://news.un.org/ar/story/2023/10/1125357

(4) https://initiatives.weforum.org/ai-governance-alliance

• **مذكرة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لمقترح استخدام الذكاء الاصطناعي والأتمتة في التعاقد:**

هي مقترح بعمل تشريعي بشأن المعاملات الإلكترونية واستخدام الذكاء الاصطناعي والأتمتة، حيث يصف المقترح نظم الذكاء الاصطناعي بأنها نوع من النظم المؤتمتة[١]، وتستخدم هذه المذكرة مصطلحي "الأتمتة" و"النظام المؤتمت" لكي تشمل استخدام نظم الذكاء الاصطناعي، وتوصل المقترح إلى وضع أحكام جديدة تنص على الاعتراف القانوني بالعقود التي يجري تنفيذها (وليس تكوينها فحسب) باستخدام نظم مؤتمتة ، وحدد المقترح نهجين محتملين يمكن اتباعهما فيما يتصل بالإسناد: الأول يركز على برمجة النظام المؤتمت؛ والثاني يركز على تشغيل النظام المؤتمت[٢].

• **افتتحت هيئة الأمم المتحدة مركز الذكاء الاصطناعي والروبوتات بوصفه جزءا من معهد الأمم المتحدة الإقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة وذلك في عام ٢٠١٧م**[٣].

• **تبنت منظمة العفو الدولية إعلان تورنتو لحماية الحق في المساواة وعدم التعرض للتمييز في نظم التعلم الآلي وذلك في عام ٢٠١٨م**، فهو مجرد إعلان غير ملزم قانونيا لأي من الدول أو الجهات المعنية إلا أن له دورا كبيرا في رسم الخطوط الأساسية[٤].

---

(١) يعرف المقترح مفهوم التعاقد المؤتمت بأنه استخدام نظم مؤتمتة للتفاوض على العقود وتكوينها وتنفيذها. وهو يساوي بين "النظام المؤتمت" ومفهوم "نظام الرسائل الآلي"، الذي تعرِّفه المادة ٤ (ز) من اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية لعام ٢٠٠٥.

(٢) الأمم المتحدة- الجمعية العامة- لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي- الفريق العامل الرابع (المعني بالتجارة الإلكترونية)- الدورة الثالثة والستون- نيويورك، ٤-٨ نيسان/أبريل ٢٠٢٢- استخدام الذكاء الاصطناعي والأتمتة في التعاقد- مذكرة من الأمانة- صـ ١: ١٤.

(٣) الأمم المتحدة – ديسمبر ٢٠١٩ - https://www.un.org/ar/44267

(٤) د/ باهي شريف أبو حصوة- التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي وفقا لأحكام القانون الدولي بشأن حقوق الانسان- مرجع سابق- صـ١٤٥، ١٤٦.

- **الاجتماع الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي حول "تسخير الذكاء الاصطناعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة":**

عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي اجتماعًا خاصًا حول "تسخير الذكاء الاصطناعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة" في ٧ مايو ٢٠٢٤، حيث كان الهدف منه استكشاف سبل تسخير هذه التقنيات لمعالجة التحديات المجتمعية المعقدة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودراسة دور أطر الحوكمة في توجيه النشر الأخلاقي والمسؤول لتقنيات الذكاء الاصطناعي لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

وتم عرض أمثلة واقعية ودراسات حالة توضح كيف تم استخدام الذكاء الاصطناعي لمعالجة أهداف التنمية المستدامة المحددة، مع تسليط الضوء على النجاحات والتحديات والدروس المستفادة؛ وتسهيل تبادل المعرفة والتعاون والشراكات بين أصحاب المصلحة من الحكومات والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظمات المعايير الفنية وخبراء الذكاء الاصطناعي في الاستفادة من الذكاء الاصطناعي من أجل التنمية المستدامة[١].

- **الأمم المتحدة وتكنولوجيا المعلومات:**

تعمل منظمة الأمم المتحدة على تعزيز الاستخدام الأخلاقي لتقنيات المعلومات والاتصال، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، وفي عام ٢٠٢١، أطلق الأمين العام للأمم المتحدة "استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصال" التي تسعى لتوجيه استخدام التكنولوجيات الرقمية بما يتماشى مع حقوق الإنسان[٢].

ثانيا: الإطار التنظيمي والتشريعي الإقليمي:

اهتمت المنظمات الإقليمية بتقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث تم الإشارة إلى المنظمات الإقليمية في المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة[٣] باعتبارها إحدى وسائل

---

(1)https://ecosoc.un.org/en/events/2024/ecosoc-special-meeting-harnessing-artificial-intelligence-sustainable-development-goals.

(2) O'sullivan, Shane, et al. Legal, regulatory, and ethical frameworks for development of standards in artificial intelligence (AI) and autonomous robotic surgery. The international journal of medical robotics and computer assisted surgery, 2019, 15.1: e1968.

(٣) حيث نص الميثاق في الفقرة الأولى من المادة ٣٣ على أنه: يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها، راجع

المنازعات الدولية سلمياً[١].

منظمة الاتحاد الأوروبي European Union:

أصدر قانون حماية البيانات لعام ٢٠١٨ والذي ينص علي حماية البيانات الشخصية وتنظيم استخدامها ويشمل هذا القانون أيضا بعض الأحكام المتعلقة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي، حيث تعمل علي إرشادات وتوصيات للاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي في مجالات مثل الروبوتات[٢].

الشراكة في مجال الذكاء الاصطناعي Partnership on Artificial Intelligence to Benefit People and Society[٣]:

الشراكة من أجل الذكاء الاصطناعي (PAI) هي منظمة غير ربحية تجمع بين الشركات الرائدة والمؤسسات البحثية والمنظمات غير الحكومية للتعاون في مواجهة تحديات وفرص الذكاء الاصطناعي، تأسست PAI في سبتمبر ٢٠١٦ ويقع مقرها الرئيس في سان فرانسيسكو، كاليفورنيا.

١) التشريعات والقرارات والتوصيات الاقليمية في مجال الذكاء الاصطناعي:

- **قانون الاتحاد الأوروبي لتنظيم الذكاء الاصطناعي:**

يعد قانون الاتحاد الاوروبي للذكاء الاصطناعي أول معيار بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في العالم، حيث قدمت المفوضية الأوروبية اقتراحًا لقانون الذكاء الاصطناعي في عام ٢٠٢١م، بهدف تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في دول الاتحاد الأوروبي، وتم إقرار اللائحة التي تم الاتفاق عليها في المفاوضات مع الدول الأعضاء في ديسمبر ٢٠٢٣م، من قبل أعضاء البرلمان الأوروبي بأغلبية ٥٢٣ صوتًا مؤيدًا و٤٦ صوتًا معارضًا و٤٩ امتناعًا عن التصويت[٤]، فينصب التركيز

في ذلك/ ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساس لمحكمة العدل الدولية- الأمم المتحدة- نيويورك- صـ١٦.

(١) د/ محمد خليل الموسى – التسويات السلمية المتعلقة بخلافة الدول وفقاً لأحكام القانون الدولي – دراسات إستراتيجية – العدد ١١٠ – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية – الطبعة الأولى – ٢٠٠٥م – صـ١٤.

(2) https://european-union.europa.eu/

(3) https://partnershiponai.org/

(4)https://www.europarl.europa.eu/news/en/press-room/20240308IPR19015/artificial-intelligence-act-meps-adopt-landmark-law

الأساس لقانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي على تعزيز الامتثال التنظيمي في مجالات إدارة المخاطر وحماية البيانات وأنظمة إدارة الجودة والشفافية والرقابة البشرية والدقة والمتانة والأمن الإلكتروني. ويهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في كيفية تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي ونشرها، كما يهدف إلى مواجهة التحدي المتمثل في تطوير ونشر الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول عبر المجالات المختلفة بما في ذلك تلك التي تخضع للوائح تنظيمية صارمة مثل الرعاية الصحية والتمويل والطاقة، وإلى المجالات التي تقدم الخدمات الأساسية للعملاء مثل التأمين والبنوك والبيع بالتجزئة، وينقسم هذا التصنيف بشكل أساس إلى ثلاث فئات: الممارسات المحظورة، والأنظمة عالية الخطورة، وأنظمة الذكاء الاصطناعي الأخرى.

ويتضمن عدة بنود رئيسة، منها:

أ) **التحقق من المخاطر:** تم تصنيف استخدام الذكاء الاصطناعي إلى عدة درجات من الخطر (من المخاطر العالية إلى المنخفضة)، مما يؤكد على ضرورة تقييم المخاطر قبل تنفيذ الأنظمة.

ب) **تقديم معلومات واضحة للمستخدمين:** يجب على المطورين والجهات المنتجة تزويد المستخدمين بمعلومات كافية حول كيفية عمل الأنظمة الذكية[(١)].

- **الميثاق الأخلاقي الأوروبي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي:**

تبنى مجلس أوروبا[(٢)] العديد من الوثائق القانونية المعنية بتنظيم عمل الذكاء الاصطناعي أهمها الميثاق الأخلاقي الأوروبي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية وبيئتها وذلك في عام ٢٠١٨م، وتم وضع ميثاق أوروبي يعرف بالنظام الأخلاقي الأوروبي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي، حيث يهتم النظام

---

(1) Pošćić, Ana; Martinović, Adrijana. Towards a Regulatory Framework for Artificial Intelligence-an EU Approach. In: Contemporary Economic and Business Issues. Sveučilište u Rijeci, Ekonomski fakultet, 2021. p. 49-62.

(٢) مجلس أوروبا هو المنظمة الرائدة في القارة الأوروبية في مجال حقوق الإنسان، وهو يضم ٤٦ دولة عضو بما في ذلك جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي، وقد وقعت جميع الدول الأعضاء في مجلس أوروبا على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وهي معاهدة لهدف إلى حماية حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون وتشرف المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان على تنفيذ الاتفاقية في الدول الأعضاء.

الأخلاقي الاوروبي اهتماما كبيرا بضمان استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي بطريقة مسئولة وأخلاقية تهدف إلي حماية حقوق الانسان والمجتمعات وضمان التزام المؤسسات بالمعايير الأخلاقية والقانونية وهناك بعض الإطارات والمبادئ التوجيهية التي تم وضعها من قبل منظمات وهيئات مختلفة بالاتحاد الأوروبي لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي وضمان توافقه مع القيم والأخلاق والحقوق الأساسية ويهدف هذا الإطار إلي التوازن بين التقدم التكنولوجي وحماية الخصوصية والأمان والمساءلة .

- **مبادرة الذكاء الاصطناعي في إفريقيا:**

أسست هذه المبادرة من قبل الاتحاد الإفريقي في عام ٢٠٢٠م، وتهدف إلى تعزيز الاستخدام المسؤول لتقنيات الذكاء الاصطناعي في إفريقيا، كما تركز المبادرة على ضمان أن تلبي تقنيات الذكاء الاصطناعي احتياجات السكان المحليين وتحترم الثقافة والأخلاقيات المحلية.

تعقيب: إن موقف المنظمات الدولية والإقليمية من تقنيات الذكاء الاصطناعي يمثل استجابة شاملة للتحديات والفرص التي تتيحها هذه التكنولوجيا، وذلك من خلال تعزيز التعاون، ووضع الأطر القانونية، والتأكيد على أهمية التنمية المستدامة، وتسعى هذه المنظمات إلى ضمان استخدام الذكاء الاصطناعي بوصفه أداةً مفيدة تعزز من رفاهية البشرية بدلاً من أن تُشكل تهديدًا للقيم الإنسانية القاعدية.

ثالثاً: التحديات والآفاق المستقبلية:

على الرغم من وجود تقدم في صياغة القوانين والمعايير، إلا أن هناك تحديات كبيرة بطبيعة الحال:

– **فجوة المعرفة:** عدم وجود دراية كافية لدى الدول النامية حول كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل آمن وأخلاقي[١].

– **الأبعاد القانونية:** القوانين الحالية قد تكون غير كافية لمواجهة تعقيدات الذكاء الاصطناعي.

(1) Shrestha, Aarav, et al. Cross-Cultural Perspectives on Regulatory Approaches for Artificial Intelligence Systems. International Journal of Applied Machine Learning and Computational Intelligence, 2021, 11.12: p. 1-10.

– **النشـوء السرـيع:** يجـب تحـديث القـوانين بصـفة دوريـة لضـمان اسـتمرار ملاءمتها.

تعقيب: يقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية كبيرة في حماية القيم الإنسـانية وضمان استخدام الذكاء الاصطناعي بطريقة تعزز التنمية المستدامة، ويتطلب ذلـك العمل الجماعي والتعاون بين الدول والأعراف القانونيـة والهيئـات الدوليـة لوضـع تشريعات واضحة تحكم الاستخدامات المتنوعة لهذه التقنية الحديثة، حيث إن إنشاء أُطـر قانونيـة وأخلاقيـة فعالـة يمكـن أن يسـهم أيضًـا في تعزيـز الابتكـار وتجنـب المخاطر المحتملة.

فلقد شهدت السنوات الماضـية خطـوات حاسـمة نحـو تنظـيم اسـتخدام الـذكاء الاصطناعي، إلا أن الطريق لا يزال طويلاً، ويتطلب تنفيذ هذه القوانين فعالية تامة وتعاوناً دولياً جاداً لضمان أن تظل التكنولوجيا في خدمـة البشرـية، وتعزيـز القـيم الإنسانية والمساواة[1].

(1) De Almeida, Patricia Gomes Rêgo; DOS SANTOS, Carlos Denner; FARIAS, Josivania Silva. Artificial intelligence regulation: a framework for governance. Ethics and Information Technology, 2021, 23.3: p.505-525.

المطلب الثالث

موقف الدول العربية من تقنيات الذكاء الاصطناعي

لقد استجابت الدول العربية للتطورات التقنية وخاصة مع بروز تقنيات الذكاء الاصطناعي[١] حيث حققت العديد من الدول العربية اهتماماً في مجال الذكاء الاصطناعي حيث اتخذت المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة خطوات واسعة وجادة لتسخير جميع التقنيات في مختلف المجالات وذلك بعد إطلاق رؤية المملكة ٢٠٣٠[٢]، فهي من أولى الدول العربية في تبني الاستراتيجيات الوطنية للذكاء الاصطناعي منذ عام ٢٠١٧م تليها الإمارات العربية المتحدة وتبعتهما كل من مصر وتونس في عام ٢٠١٨ ومن ثم قطر في عام ٢٠١٩، وتتوجه الدول العربية إلى إنشاء استراتيجية إقليمية مشتركة لحوكمة الذكاء الاصطناعي في المنطقة.

أولاً: المملكة العربية السعودية في مجال الذكاء الاصطناعي[٣]:

يعد الذكاء الاصطناعي أحد العوامل الرئيسة لتحقيق "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠"، والتي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز التنمية المستدامة، حيث تستثمر المملكة بشكل كثيف في مشاريع التكنولوجيا العالية بما في ذلك تقنيات الذكاء الاصطناعي، كما أنها تتبنى سياسات تمويل للمشاريع البحثية والتطويرية في مجال الذكاء الاصطناعي مع التركيز على تطوير مهارات القوى العاملة والارتقاء بالتعليم الفني والتقني، مما يجعلها رائدة في الساحة العالمية[٤].

---

(١) د/ محمد محمود عبد العال ود/ محمد عوض العربي - إعادة بناء جدارات المورد البشري الحكومي بالمحليات من منظور سياسات التحول الرقمي: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية - مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – المجلد ٢٤ – العدد ١ – يناير ٢٠٢٣م- صـ ٢٦٤.

(٢) مركز الدراسات والبحوث القانونية - استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم السعودية - ١٤٤٤هـ/٢٠٢٣م- صـ٤.

(٣) الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) - جهود الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي(سدايا) - أخلاقيات الذكاء الاصطناعي - سلسلة الذكاء الاصطناعي للتنفيذيين (٣(-الطبعة الثانية- أبريل ٢٠٢٤م- صـ٣٤، ٣٥.

(٤) د/ فريد حدادة - دور الذكاء الاصطناعي في تطوير قطاع التكنولوجيا المالية المملكة العربية السعودية نموذجًا - مجلة الدراسات الاقتصادية - المجلد ١٨ – العدد ٣ – ٢٠٢٤ – صـ ٤٧٤.

وتعتبر المملكة العربية السعودية الدولة الأولى عربيا، والـ١٤عالمياً في المؤشر العالمي للذكاء الاصطناعي المعتمد من منظمة الأمم المتحدة ممثلة بالهيئة الاستشارية للذكاء الاصطناعي، وذلك من بين ٨٣ دولة في العالم، كما حققت المملكة في هذا المؤشر المركز السابع عالمياً في معيار التجارة بالذكاء الاصطناعي، الأمر الذي يؤكد التزام المملكة في تبني وتطوير مجال الذكاء الاصطناعي والاستثمار في تقنياته وبناء القدرات الوطنية في هذا المجال[(١)].

فعلى المستوى العالمي:

١) المركز الدولي لأبحاث وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي:

تأسيس مركز دولي لأبحاث وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي تمت الموافقة عليه من مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٧/١/١٤٤٥هـ الموافق ٢٥ / ٧ /٢٠٢٣م، ومن أهداف المركز تعزيز سبل التعاون على الصعيد الدولي في إجراء البحوث ونشر المعرفة، وتقديم المشورة المتعلقة بالسياسات وتطوير القدرات.

٢) المشاركة في إعداد توصيات اليونسكو بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي:

شاركت المملكة العربية السعودية مناقشة توصيات أخلاقيات الذكاء الاصطناعي التي تم اعتمادها باليونسكو في نوفمبر ٢٠٢١م، وتهدف هذه التوصيات إلى إيجاد إطار عالمي للقيم والمبادئ والاجراءات اللازمة لإرشاد الدول فيما يخص وضع تشريعاتها أو سياساتها الأخرى المتعلقة بالذكاء الاصطناعي بما يتوافق مع القانون الدولي.

٣) القمة العالمية للذكاء الاصطناعي:

نظمت الهيئة السعودية للبيانات والذكاء االصطناعي(سدايا)[(٢)] لمناقشة أهم القضايا المتعلقة بالبيانات والذكاء الاصطناعي، وعقدت قمتين تحت شعار "الذكاء الاصطناعي لخير البشرية" في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٢م بهدف مشاركة الأفكار والآراء من صناع القرار والمبتكرين والخبراء

---

(1) https://sdaia.gov.sa/

(٢) يتمثل دور الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) في قيادة التوجه الوطني للبيانات والذكاء الاصطناعي لتحقيق رؤيتها للارتقاء بالمملكة إلى الريادة ضمن الاقتصادات القائمة على البيانات https://sdaia.gov.sa/.

والمستثمرين وفتح أبواب التعاون العالمي لصالح النهوض بالمجال، علاوة على مشاركتها بالقمة العالمية للذكاء الاصطناعي في نسختها الثالثة التي عقدت بالرياض في عام ٢٠٢٤م وهدفت إلى عرض تجارب دولية في حوكمة الذكاء الاصطناعي توضح التنظيمات والضوابط التي تضمن الاستخدام الأمثل لتقنيات الذكاء الاصطناعي مع تحييد المخاطر التي قد تترتب على استخدامها.

وفي العام ٢٠٢٤م أيضاً نظمت الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي(سدايا) جلسة مشاورات حول الحوكمة الدولية للذكاء الاصطناعي بالتعاون مع الهيئة الاستشارية للذكاء الاصطناعي التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الإيسيسكو.

وعلى المستوى المحلي:

١) اهتمت المملكة العربية السعودية بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي ذلك وفقاً لرؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تؤكد على انفتاح المملكة على أحدث الثروات التكنولوجية المعاصرة والإفادة منها في كافة المجالات، ومن أبرز تلك المجالات الذكاء الاصطناعي بوصفه جزءاً لا يتجزأ من رؤية المملكة ٢٠٣٠، حيث تم تطبيقه في وضع الأساس لمدينة نيوم NEOM التي تستند على الذكاء الاصطناعي[(١)].

٢) مكاتب إدارة البيانات:

تم تأسيس (٢١٠) مكتب لإدارة البيانات ودعمها لتوفير بيئة تنظيمية لكل ما يتعلق بالبيانات من ضوابط ومعايير وتعزيز موثوقيتها وجودتها وتنميتها ورفع القيمة المضافة منها وتنمية القدرات الداعمة لذلك بما يخدم التطلعات والرؤى التنموية بالمملكة.

٣) نظام حماية البيانات الشخصية عام ٢٠٢١م[(٢)]:

تناول النظام حماية خصوصية الأفراد من خلال تنظيم عملية جمع البيانات الشخصية ومعالجتها والإفصاح عنها والاحتفاظ بها، كما يشمل ضوابط معالجة البيانات وحقوق أصحاب البيانات والعقوبات

---

(١) مشاعل بنت هزاع المريخي - تحسين الأداء الإداري لمديرات المدارس الثانوية بمحافظة حفر الباطن في ضوء متطلبات الذكاء الاصطناعي - مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية – المجلد ٢ – العدد ١٧ - يونيو ٢٠٢٣م – صـ ٦٧.

(٢) صدر نظام حماية البيانات الشخصية بالمرسوم الملكي رقم (م/١٩) وتاريخ ١٤٤٣/٢/٩هـ، والمعدل بموجب المرسوم الملكي رقم م/١٤٨ وتاريخ ١٤٤٤/٩/٥هـ.

في حالات عدم الامتثال، وذلك من أجل تحقيق المصلحة العامة وحماية المواطنين والمقيمين ومصالحهم والعمل على تنمية المجتمع، بما يسهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٢٣.

٤) مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي:

وهي مبادئ وضوابط توجيهية تهدف إلى وضع إطار لحوكمة أخلاقيات الذكاء الاصطناعي والحد من الآثار السلبية لأنظمة الذكاء الاصطناعي، وذلك من خلال سبعة مبادئ أساسية، وهي: النزاهة والإنصاف، والخصوصية والأمن، والإنسانية، والمنافع الاجتماعية والبيئية، والموثوقية والسمة، والشفافية والقابلية للتفسير، والمساءلة والمسؤولية[١].

ثانياً: دولة الإمارات العربية في مجال الذكاء الاصطناعي:

تعد دولة الامارات من الدول العربية التي أدركت منذ وقت مبكر أهمية الاستثمار في الذكاء الاصطناعي والروبوتات وذلك تماشيا مع رؤية الامارات٢٠٢١ ورؤية ٢٠٣٠ بحيث تكون دولة الامارات العربية المتحدة من أوائل الدول التي تمتلك أدوات وتقنيات وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي واستخدامها في مختلف المجالات[٢].

١) استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي ٢٠٣١:

أطلقت دولة الإمارات استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي (AI) في أكتوبر ٢٠١٧، وتمثل هذه المبادرة المرحلة الجديدة بعد الحكومة الذكية، والتي ستعتمد عليها الخدمات، والقطاعات، والبنية التحتية المستقبلية في الدولة، وتهدف الاستراتيجية إلى تحقيق أهداف مئوية الإمارات ٢٠٧١ والاعتماد على الذكاء الاصطناعي في الخدمات وتحليل البيانات بمعدل ١٠٠% بحلول عام ٢٠٣١[٣].

٢) قانون حماية البيانات الشخصية لسنة ٢٠٢١:

أصدرت الإمارات مرسوماً بقانون اتحادي رقم (٤٥) لسنة ٢٠٢١ بشأن حماية البيانات الشخصية لضمان سرية المعلومات وحماية خصوصية أفراد المجتمع عبر

---

(١) الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) - مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي -الإصدار الأول- سبتمبر ٢٠٢٣م- صـ ١٢ : ٢٤.

(٢) أ.د/ صالح أحمد اللهيبي - الباحث: عبد الله سعيد عبد الله الوالي - المسؤولية المدنية عن الخطر التكنولوجي للروبوتات- جامعة الشارقة- كلية القانون- ٢٠١٩/ ٢٠٢٠م- صـ٤.

(3) https://u.ae/ar-AE

توفير الحوكمة السليمة لإدارة البيانات وحمايتها ويحدد القانون الأطر العامة للتعامل مع البيانات الشخصية للأفراد.

٣) مبادرة الحكومة الذكية:

أطلقت حكومة دولة الإمارات مبادرة الحكومة الذكية في عام ٢٠١٣م وذلك في مجال تطوير الخدمات الحكومية للوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد الحكومية لضمان سرعة التعامل مع المؤسسات الحكومية والشركاء والمستثمرين والمواطنين والأجانب لتحقيق جودة حياة عالية وفقاً لرؤية الإمارات ٢٠٢١ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة[(١)].

وعلى الصعيد الدولي:

شاركت الإمارات في حوكمة الذكاء الاصطناعي دولياً، من خلال مشاركتها الفاعلة في مناقشات السياسة الدولية للذكاء الاصطناعي، والإسهام في تطوير معايير الذكاء الاصطناعي العالمية، وأطر حوكمة هذا القطاع، والإسهام في تطوير معايير الذكاء الاصطناعي العالمية والمشاركة في أطر حوكمة الذكاء الاصطناعي، علاوة على عضويتها في مجموعة أصدقاء عملية هيروشيما للذكاء الاصطناعي (Hiroshima AI Friends Group) والهيئة الاستشارية رفيعة المستوى بشأن الذكاء الاصطناعي UN High-Level Advisory Body on Artificial Intelligence ولجنة حوكمة الذكاء الاصطناعي التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي WEF AI Governance Alliance، علاوة على مشاركتها في اجتماعات مجلس الأمن حول تطبيقات الذكاء الاصطناعي، كما تسهم في الميثاق الرقمي العالمي وتعزيز بيئة رقمية تتحلى بالأمان والشمول[(٢)].

ثالثاً: جمهورية مصر العربية في مجال الذكاء الاصطناعي:

تعد مصر ضمن أفضل بيئات الشركات الناشئة بين دول العالم؛ حيث احتلت مصر المركز الثالث في الشرق الأوسط بعد الامارات العربية والمملكة العربية

---

(١) د/ مرابط ساعد - تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في التحول من الحوكمة الإلكترونية إلى الحوكمة الذكية - مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية – الملتقى الافتراضي الدولي: الحوكمة الإلكترونية والتنمية المستدامة في الدول النامية الواقع والتحديات - كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الشاذلي بن جديد – نوفمبر ٢٠٢١- صـ ١٨٧ و ١٩٢.

(٢) وزارة الخارجية – الإمارات العربية المتحدة – موقف دولة الإمارات في سياسة الذكاء الاصطناعي – سبتمبر ٢٠٢٤م – صـ١.

السعودية، والمركز ٦٧ عالمياً، وذلك وفقا لتقرير "ستارت أب بلينك" فيما يخص البيئة العالمية للشركات الناشئة لعام ٢٠٢٣م، كما احتلت مصر المرتبة الثالثة في حجم الاستثمارات للشركات الناشئة بعد كل من السعودية والامارات، حيث حصلت أسواق الدول الثلاث مجتمعة على حوالي ٨٩% من إجمالي الاستثمارات في المنطقة، ونسبة ٧.٥٧% من إجمالي الصفقات التي تم تسجيلها في المنطقة، وعام ٢٠٢٣ تراجع حجم الاستثمار في الشركات الناشئة المصرية بنسبة ٧% مقارنة بالعام ٢٠٢٢[(١)]، إضافة إلى ذلك تحتل مصر مكانة متقدمة بوصفها دولة ذات تأثير في مجال الأمن السيبراني، ولكن مع سرعة الربط الإلكتروني الذي لا تتواكب مع الأمن السيبراني والمتوقع اكتمالها مع عام ٢٠٣٠ وفقا لرؤية للتنمية المستدامة قد تتراجع مكانة مصر في ذلك المجال[(٢)].

١) قانون حماية البيانات الشخصية:

أصدرت جمهورية مصر العربية القانون ١٥١ لسنة ٢٠٢٠م بشأن حماية البيانات الشخصية المعالجة الكترونيا جزئيا أو كليا لدي أي حائز أو متحكم أو معالج لها وذلك بالنسبة للأشخاص الطبيعيين، حيث يهدف إلى فرض سيطرتها على المجال الرقمي وتداول البيانات، ويعمل هذا القانون على تحقيق المعايير الدولية فى المجال الرقمي وكذلك الضمانات الدستورية المقررة له.

٢) المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي[(٣)]:

تم إنشاء المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي وفقًا لقرار مجلس الوزراء في نوفمبر ٢٠١٩م حيث يضم ممثلين من جميع الهيئات الحكومية ذات الصلة وخبراء في مجال الذكاء الاصطناعي بهدف حوكمة الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي من خلال التنسيق بين الجهات ذات الصلة للخروج باستراتيجية

---

(١) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - الذكاء الاصطناعي في مصر- الأطر التنظيمية القائمة ومتطلبات تحقيق المستهدفات- إطار مقترح لتعزيز دور الشركات الناشئة في مجالات الذكاء الاصطناعي في مصر- منتدى السياسات العامة - مجلس الوزراء – ٢٠٢٤م- صـ٢١.

(٢) د/ هبه جمال الدين، الأمن السيبراني والتحول في النظام الدولي – مرجع سابق – صـ٢١٧.

(3) https://ai.gov.eg/

موحدة تعكس أولويات الحكومة وكافة الجهات المعنية باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

٣) الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي:

تهدف الاستراتيجية إلى استخدام تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز البحوث، التطوير، والابتكار في هذا المجال وتضع الأسس اللازمة لبناء بيئة قانونية وتنظيمية تعزز الاستخدام الآمن والفعال للذكاء الاصطناعي، مع التركيز على تعزيز مهارات القوى العاملة وتعليم الشباب في هذا الخصوص، وذلك من أجل دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر بما يعود بالنفع على المصريين كافة، وتيسير التعاون الإقليمي في المنطقتين الأفريقية والعربية وترسيخ مكانة مصر بوصفها طرفاً دولياً فاعلاً في مجال الذكاء الاصطناعي، وتدعم الاستراتيجية العناصر التمكينية الأربعة "الحوكمة، البيانات، البيئة، البنية التحتية[١].

٤) الميثاق المصري للذكاء الاصطناعي المسؤول:

أقرت جمهورية مصر العربية الميثاق المصري للذكاء الاصطناعي وأوضحت هذه الوثيقة أن نطاقها بمنزلة المحاولة الأولى لتوضيح مصر للمبادئ التوجيهية المختلفة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والتي تم تكييفها مع السياق المحلي ودمجها للمساعدة في ضمان التطوير والنشر والادارة واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي ، كما تعتمد هذه الوثيقة علي المبادئ التوجيهية التي وضعتها عدة جهات مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية ومعهد مهندسي الكهرباء والالكترونيات والاتحاد الأوروبي، ومع اهتمام مصر بمواكبة انتشار استخدام الذكاء الاصطناعي وحماية الأفراد من مخاطر استخدامه بشكل غير صحيح ومن بينها علي سبيل المثال، انعدام الشفافية، انحراف البيانات، انعدام المسئولية القانونية، الافتقار إلي العدالة والمساواة، ولذلك اتجهت الحكومة إلى ضرورة التحكم في مشروعات الذكاء الاصطناعي بشكل صحيح لضمان القضاء على هذه المخاطر[٢].

---

(١) المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي - الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي – أبريل ٢٠٢١م – صـ ٦ و ٧.

(٢) المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي - الميثاق المصري للذكاء الاصطناعي المسؤول – فبراير ٢٠٢٣ – صـ ١ وما بعدها.

وعلى الصعيد الدولي:

نظمت مصر في نوفمبر عام ٢٠٢٤م الدورة الثانية للحوار العالمي لحوكمة الذكاء الاصطناعي بين مجموعة عمل الاتحاد الأفريقي للذكاء الاصطناعي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD يأتي استكمالًا للنجاح الذي حققته الدورة الأولى التي انعقدت في العاصمة الفرنسية باريس في مارس ٢٠٢٤م والتي هدفت بالأساس إلى تقديم الدعم للدول الأفريقية للخروج بالاستراتيجية القارية للذكاء الاصطناعي[(١)].

كما شهدت مصر تنظيم مؤتمرات دولية متخصصة، مثل "قمة الذكاء الاصطناعي"، التي تجمع بين الأكاديميين، والمطورين، وصناع القرار لمناقشة التحديات والفرص المرتبطة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي مع التركيز على أهمية التعاون الدولي[(٢)].

(1) https://mcit.gov.eg/Ar/Media_Center/Press_Room/Press_Releases/68074#

(٢) د/ طارق السيد السيد البراشي - دور الذكاء الاصطناعي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر - مجلة راية الدولية للعلوم التجارية – المجلد ٣ – العدد ٩ – ٢٠٢٤- صـ٩٦٩.

الخاتمة:

في ظل التطورات السريعة والمستمرة في مجال الذكاء الاصطناعي، يتضح أن التعاون الدولي ضرورة ملحة لتطوير أطر قانونية فعّالة تعزز الحوكمة وتضمن الاستخدام الآمن لهذه التكنولوجيا، وتشير الجهود الدولية وجهود الدول العربية، مثل المملكة العربية السعودية والامارت المتحدة وجمهورية مصر العربية إلى مدى الاهتمام المتزايد بتطوير استراتيجيات واستثمارات مجال الذكاء الاصطناعي، مما يسهم في تشكيل السياسات العالمية في هذا المجال ولضمان حماية الأفراد والمجتمعات من المخاطر المحتملة، من الأهمية بمكان إنشاء أطر قانونية تدعو جميع الأطراف إلى التطبيق الأخلاقي لتقنيات الذكاء الاصطناعي، فالتعاون والتنسيق بين الدول العربية والدول الأخرى حول العالم سيكون له تأثير عميق على كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي في المستقبل مما يعزز الابتكار بطريقة مستدامة وآمنة للجميع.

حيث يُعتبر التعاون الدولي في مجال الذكاء الاصطناعي عنصرًا محوريًا في صياغة بيئة عالمية آمنة ومستدامة للتكنولوجيا، ولقد أظهرت الأبحاث والدراسات أن الذكاء الاصطناعي يمتلك القدرة على إحداث تحولات جذرية في شتى المجالات، مثل الاقتصاد والتعليم والرعاية الصحية ..إلخ، ومع هذه الإمكانيات الواعدة يجسد التحدي المتمثل في وضع إطار قانوني مُؤَسَّس يتسم بالمرونة والفاعلية، لضمان تحقيق المرامي الإنسانية وتفادي المخاطر المحتملة من الاستعمال العسكري لتقنيات الذكاء الاصطناعي وما يمكن أن يجره من أضرار للبشرية، وهذا ما تم تناولة لتطبيق المسئولية الدولية، في حال مخالفة قواعد القانون الدولي وترتب على ذلك ضرر وفقا لقواعد الاسناد.

وبالتالي يستدعي هذا الأمر تضافر الجهود بين الدول من خلال عقد الاتفاقيات والمعاهدات التي تُحدد الحقوق والواجبات في مجال تطوير واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، كما يتطلب الأمر تطوير مبادئ توجيهية تنسجم مع قيم الإنسانية، وتحقق احترام الخصوصية، والعدالة، والمساواة، حيث إن وجود إطار قانوني شامل يحكم الذكاء الاصطناعي ليس فقط ضرورة تكنولوجية، بل هو واجب أخلاقي يحفظ كرامة الأفراد ويصون حقوقهم.

حيث إن تحقيق التكامل بين التشريعات الوطنية والمبادئ القانونية الدولية يعد خطوة جوهرية نحو بناء منظومة تكنولوجية تستند إلى القيم التي تؤكد على أولوية الإنسان، فالمسؤولية مشتركة ويتعين على الدول والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني أن تعمل معًا في سبيل تطوير استراتيجيات مبتكرة تشجع على الاستخدام الأخلاقي والمستدام للتكنولوجيا.

وفي الختام يمكننا القول إن جوهر النجاح في مجال الذكاء الاصطناعي يعتمد على تأسيس وتعزيز ثقافة التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، لتبني حوكمة دولية فعالة تكفل استفادة الجميع من الفوائد المحتملة لهذا الإعمار التكنولوجي الرائد، فالمستقبل الذي نرنو إليه هو مستقبل يُبنى على الشفافية، والمساءلة، والتقدم المتوازن، بما يعكس تطلعات البشرية جمعاء.

النتائج:

يعتبر الذكاء الاصطناعي من أبرز الابتكارات التكنولوجية التي أثرت بشكل عميق على كافة جوانب الحياة اليومية، من الرعاية الصحية والتعليم والزراعة والصناعة، ومع هذه الابتكارات تبرز الحاجة الملحة لوضع أُطر قانونية وتنظيمية يُمكن أن تُنظم استخدام الذكاء الاصطناعي، بل وأن تُعزز تجربة التعاون الدولي في هذا المجال، وفي هذا السياق يهدف هذا البحث إلى استعراض النتائج والتوصيات المتعلقة بالتعاون الدولي في مجال الذكاء الاصطناعي، وتحمل الدولة المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تنجم عن ممارسة تلك التقنيات وتكون ضامنة للأضرار التي تصيب الدولة الأخرى طبقا للقواعد الخاصة بالإسناد المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية، مما يُسهم في تشكيل رؤية قانونية متكاملة تُعزز من حوكمة التكنولوجيا الدولية للذكاء الاصطناعي.

١) التعاون الدولي في مجال تطبيقات الذكاء الاصطناعي:

من خلال الدراسة توصلت الباحثة إلى وجود تعاون بين الدول في مجال تطبيقات الذكاء الاصطناعي وأن هناك تطورا كبيرا في هذا المجال، كما لا يغيب عن البال موقف الدول العربية في ذلك المجال وخاصة المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية وجمهورية مصر العربية سواء على المستوى الداخلي أو الدولي في تطوير وتدعيم حوكمة تقنيات الذكاء الاصطناعي.

٢) تزايد الحاجة إلى إطار قانوني دولي شامل:

تظهر نتائج البحث أن هناك نقصًا واضحًا في الأطر القانونية العالمية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، وأغلب القوانين الحالية تركز على جوانب معينة، مما يُعيق تحقيق توازن شامل بين الأمن والابتكار، وبالتالي يتعين تطوير أُطر قانونية تُغطي الجوانب المتعددة لهذا المجال.

٣) تعزيز الحوكمة الدولية في مجال تطبيقات الذكاء الاصطناعي:

يعد التعاون الدولي محوريا لضمان استخدام هذه التكنولوجيا بطرق تحترم حقوق الإنسان وتعزز من التنمية المستدامة، حيث تظهر النتائج أن تحديات الذكاء الاصطناعي لا تعترف بالحدود الجغرافية، مما يتطلب استجابة متكاملة على مستوى دولي، لوضع أطر قانونية دولية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وخاصة في ظل تطور هذه التقنيات وخاصة في المجال العسكري وتطوير بعض الأسلحة شديدة الخطورة مثل الروبوتات المقاتلة والأسلحة ذاتية التشغيل وغيرها ...

٤) تحديات أخلاقية وثقافية وقانونية:

كشفت الدراسة عن وجود تحديات متعددة تتعلق بالأخلاقيات وقوانين حماية البيانات، حيث تعاني الكثير من الدول من نقص في السياسات التي تنظِّم استخدام البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، زيادةً على ذلك ينبغي معالجة قضايا التسلح والتمييز والاستبعاد الاجتماعي الناتجة عن الاستخدام غير المنضبط لهذه التقنيات.

وتعد الشفافية والمساءلة من العوامل الجوهرية في بناء الثقة بين الأفراد والأنظمة الذكية، وتشير النتائج إلى أن الكثير من المشاريع التي فشلت في تحقيق مقاصدها كانت تفتقر إلى هذه العناصر.

٥) تطوير المهارات البشرية:

إن فشل بعض الدول في الاستفادة من الذكاء الاصطناعي يعود إلى عدم توفر المهارات اللازمة في القوى العاملة، ويتطلب الأمر جهودًا مشتركة لتطوير التعليم والتدريب في هذا المجال، لضمان قدرة الأفراد على تبني هذه التقنيات بشكل فعّال، وخاصة فيما يخص الدول النامية.

التوصيات:

١. تأسيس إطار قانوني عالمي موحد يتعين على الدول العمل معًا لتأسيس إطار قانوني عالمي يُحدد المعايير الأولي لاستخدام الذكاء الاصطناعي، مما يُعزز من تطوير التكنولوجيا دون المساس بالأخلاقيات والحقوق الإنسانية، مما يمكن أن يُسهم هذا الإطار في توفير بيئة قانونية تُشجع الابتكار وتحد من المخاطر.

٢. تعزيز التعاون بين الدول والجهات الفاعلة يفترض تعزيز الحوار والتعاون بين الدول والحكومات، وكذلك بين القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني، ويجب أن تُعقد مؤتمرات دولية دورية لمناقشة التحديات والفرص المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، وتبادل أفضل الممارسات.

٣. تطوير معايير أخلاقية وتوجيهات يجب على المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) العمل على تطوير معايير دولية تُعزز من استخدام الذكاء الاصطناعي بصورة أخلاقية، ويتعين أن تشمل هذه المعايير جوانب الشفافية، والمساءلة، والخصوصية.

٤. وضع المجتمع الدولي لضوابط وتشريعات للاستخدام الآمن لتقنيات الذكاء الاصطناعي، نظرا لما يمكن أن تسببه من مخاطر أسوة بالأسلحة الفتاكة مثل الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار التي تؤثر على حقوق الانسان.

٥. الاستثمار في التعليم والتدريب يتطلب التخطيط لتعزيز تعليم الذكاء الاصطناعي على مستوى عالٍ، بما يُمكن الأفراد من اكتساب المهارات اللازمة، ويجب على الحكومات والشركات الاستثمار في برامج تدريبية تتعلق بالذكاء الاصطناعي، مع التركيز على فئات الشباب والمهنيين.

٦. تعزيز الشفافية والمسؤولية يجب أن تتبنى شركات التكنولوجيا ممارسات تُعزز من الشفافية والمساءلة، وهذا يتضمن الإعلان عن كيفية استخدام البيانات والقرارات التي تُتخذ بناءً على الأنظمة الذكية.

٧. يجب مراعاة التقاليد الثقافية والأخلاقية للدول المختلفة عند صياغة الاستراتيجيات القانونية لتطوير الذكاء الاصطناعي، إذ يعتبر عدم الاكتراث بهذا الجانب سببًا رئيسيًا وراء فشل بعض المبادرات الدولية.

٨. رصد وتقييم آثار الذكاء الاصطناعي ينبغي أن تشمل السياسات الحكومية رصداً وتقييماً دورياً لتأثيرات الذكاء الاصطناعي، وذلك لتحديد المخاطر والفرص بشكل مستمر، ويتطلب هذا الأمر تطوير منهجيات علمية قائمة على الأدلة.

٩. توعية المجتمع تعد التوعية المعززة لفهم الذكاء الاصطناعي ونتائج استخداماته ضرورية لتحقيق قبول اجتماعي واسع، ويجب أن تُبذل جهود لتعريف الجمهور بالتطورات والامتيازات والمخاطر المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

١٠. تعزيز التنوع والشمولية يتعين على السياسات الجديدة أن تضمن تمثيل جميع الفئات الاجتماعية والثقافية، وتجنب استبعاد أي من المجموعات، حيث إن تضمين وجهات نظر متنوعة في تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي سيعزز من أخلاقيتها ونجاحها.

المراجع:

المراجع العربية:

- د/ ابراهيم محمد العناني-القانون الدولي العام-القاهرة دار النهضة العربية-١٩٨٤م.
- د/ أحمد أبو الوفا – الحماية الدولية لحقوق الإنسان (في إطار منظمة الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة) – القاهرة – دار النهضة العربية – الطبعة الثالثة – ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م.
- د/ أحمد جمال عيد - الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في انتاج رسوم وتصاميم الجرافيك الحديثة - مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية - ٢٠٢٤م.
- د/ أحمد سعد علي - تطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوت من منظور الفقه الإسلامي - مجلة دار الإفتاء المصرية - المجلد ١٤ - العدد ٤٨ - يناير ٢٠٢٢م.
- د/ أحمد فولى - مواجهة القانون الدولي للروبوتات المقاتلة وضبط استخدام الذكاء الاصطناعي في صناعة الأسلحة- مجلة الأمن والقانون - أكاديمية شرطة دبى - مجلد ٢٩ - عدد ١ - يناير ٢٠٢١م.
- د/ أحمد محمد عبد الحفيظ حسن- أبعاد الاستخدام السلمي للطاقة النووية في ظل مبدأ سيادة الدولة- رسالة دكتوراه- كلية الحقوق- جامعة عين شمس- ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
- د/ أحمد محمود أحمد عبد النبي - انعكاسات تفعيل دور إدارة الموارد البشرية على تبني العاملين أنظمة الذكاء الاصطناعي في ضوء نظرية القبول واستخدام التكنولوجيا الموحدة: دراسة تطبيقية على الشركة المصرية للاتصالات - مجلة راية الدولية للعلوم التجارية - ٢٠٢٤م.
- د/ إسلام دسوقي عبد النبي- دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية والمسؤولية الدولية عن استخداماتها- المجلة القانونية- المجلد ٨- العدد ٤- نوفمبر ٢٠٢٠.
- د/ أشرف عرفات أبو حجازه – إسناد المسؤولية الدولية إلى الدولة – المجلة المصرية للقانون الدولي – العدد ٦٥ – ٢٠٠٩م.

▪ د/ باهي شريف أبو حصوة- التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي وفقا لأحكام القانون الدولي بشأن حقوق الإنسان- مجلة البحوث القانونية والاقتصادية- كلية الحقوق- جامعة المنوفية – المجلد ٦٠ – العدد ٤.

▪ د/ رانيا محمود عبد الملك - جهود الأمم المتحدة في التصدي لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي – العدد الرابع والستون- الجزء الثاني- مجلة الدراسات القانونية – كلية الحقوق – جامعة أسيوط - ٢٠٢٤م.

▪ م.د/ روزا حسين نعمت - الذكاء الاصطناعي في حدود المسؤولية الدولية - جامعة كركوك- كلية القانون والعلوم السياسية- مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية- المجلد ١٣- العدد ٥٠- ٢٠٢٤م.

▪ د/ زينب عبد اللطيف خالد عبد اللطيف - المسئولية الدولية المشتركة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في الأعمال العسكرية في ظل قواعد القانون الدولي - مجلة العلوم القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق – جامعة عين شمس – المجلد ٦٦ – العدد ٣ - ٢٠٢٤م.

▪ د/ سامح جابر البلتاجي- حماية المدنيين في زمن النزاعات المسلحة (الجريمة- آليات الحماية)- دراسة تحليلية عن الوضع في الأراضي العربية المحتلة- دار الفكر الجامعي- الإسكندرية- ٢٠٠٦م - صـ١٣٧.

▪ د/ سعدة بو عبد الله- التمييز العنصري والقانون الدولي- دار النهضة العربية- ٢٠٠٨م- صـ١٤٤.

▪ د/ سلامة الشريف - المسؤولية الدولية والجنائية عن انتهاك الملكية الفكرية بواسطة الذكاء الاصطناعي التوليدي (الشات جي بي تي نموذجاً) - مجلة العلوم القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق – جامعة عين شمس- المجلد ٦٦ – العدد ٣ - ٢٠٢٤م.

▪ د/ سمر عادل شحاته محمد- الذكاء الاصطناعي وحقوق الانسان- مؤتمر كلية الحقوق بجامعة عين شمس المنعقد في الرابع والخامس من نوفمبر ٢٠٢٣ حول " التحديات والآفاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي - مجلة العلوم القانونية والاقتصادية – المجلد ٦٦ – العدد – ٣ – يناير ٢٠٢٤م.

▪ د/ شيماء الزهراني صالح - الأخلاقيات الرقمية للموارد البشرية والضوابط الإدارية والتشريعات القانونية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في قطاع البحث

العلمي- مجلة الذكاء الاصطناعي وأمن المعلومات - الجمعية المصرية للتنمية التكنولوجية - المجلد ٢ – العدد ٥- ٢٠٢٤م.

- د/ صالح أحمد اللهيبي - الباحث: عبد الله سعيد عبد الله الوالي - المسؤولية المدنية عن الخطر التكنولوجي للروبوتات- جامعة الشارقة- كلية القانون- ٢٠١٩/ ٢٠٢٠م.
- د/ صلاح الدين عامر – مقدمة لدراسة القانون الدولي العام – دار النهضة العربية – ٢٠٠٢م.
- د/ صلاح الدين عامر- قانون التنظيم الدولي- النظرية العامة- دار النهضة العربية- الطبعة الثالثة- ١٩٨٤م.
- طارق السيد السيد البراشي - دور الذكاء الاصطناعي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر - مجلة راية الدولية للعلوم التجارية – المجلد ٣ – العدد ٩ – ٢٠٢٤م.
- د/ عبد الرحمن بن إبراهيم الضحيان- المنظمات الدولية الإسلامية والتنظيم الدولي- دراسة مقارنة- تقديم المفكر الإسلامي عبد الله التركي- المملكة العربية السعودية- الطبعة الأولى- ١٤١١هـ /١٩٩١م.
- د/ عبد السلام علي أحمد - دراسة حول استخدام الذكاء الاصطناعي في تعليم اللغات في الدول العربية - المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة - المجلد (١) – العدد (١) – سبتمبر ٢٠٢٣م.
- د/ عبد العزيز محمد سرحان - القانون الدولي العام - دار النهضة العربية - ١٩٩١م.
- د/ عبد العزيز محمد سرحان- الأمم المتحدة- دراسة نظرية وعلمية بمناسبة مرور أربعين عاماً على إنشائها- ١٩٨٥/ ١٩٨٦م.
- د/ عبد الواحد محمد الفار- التنظيم الدولي- دار النهضة العربية- القاهرة- ٢٠٠٦م.
- د/ عبد الواحد محمد الفار- التنظيم الدولي- عالم الكتب- القاهرة - ١٩٧٩م - صـ١١١.
- د/ عبد الواحد محمد يوسف الفار- أسرى الحرب- دراسة فقهية وتطبيقية في نطاق القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية- عالم الكتب- ١٩٧٥م.

▪ د/ عصام العطية- القانون الدولي العام- الطبعة الخامس- كلية القانون - جامعة بغداد- ١٩٩٢م - صـ ٣٧٧ وما بعدها.
▪ د/ على إبراهيم - المنظمات الدولية - دار النهضة العربية - ٢٠٠٠م.
▪ د/ على صادق أبو هيف - القانون الدولي العام- طبعة ١٢ - منشأة دار المعارف بالإسكندرية – ١٩٩٥م.
▪ علي إبراهيم - القانون الدولي العام - الجزء الأول - الطبعة الأولى - دار النهضة العربية – القاهرة - ١٩٩٥م.
▪ د/ فريد حدادة - دور الذكاء الاصطناعي في تطوير قطاع التكنولوجيا المالية المملكة العربية السعودية نموذجًا - مجلة الدراسات الاقتصادية - المجلد ١٨ – العدد ٣ – ٢٠٢٤م.
▪ د/ ماجد محمد ماجد - المسؤولية المدنية عن أخطاء تقنيات الذكاء الاصطناعي - مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف-دقهلية - ٢٠٢٤م- صـ ٤٠٠، ٤٠١.
▪ د/ محمد إبراهيم مرسي - مدى ملاءمة عقود الذكاء الاصطناعي المبرمة عبر تقنية البلوك تشين لقانون العقود - مجلة البحوث الفقهية والقانونية – جامعة الأزهر – فرع دمنهور – المجلد ٣٥ – العدد ٤٢- يوليو ٢٠٢٣م.
▪ د/ محمد العالم الراجحى – حول نظرية حق الاعتراض في مجلس الأمن- دار الثقافة الجديدة- ١٩٩٠م.
▪ د/ محمد بدوي عبد العليم - المسئولية الجنائية الناشئة عن جرائم تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) - مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية - ٢٠٢٤م.
▪ د/ محمد حازم الغنام و محمد أحمد إبراهيم عبدالله – المسؤولية الجنائية الدولية عن جرائم الذكاء الاصطناعي – المؤتمر العلمي الدولي الثامن – التكنولوجيا والقانون – مجلة روح القوانين – كلية الحقوق – جامعة طنطا –٢٠٢٣م.
▪ د/ محمد خليل الموسى – التسويات السلمية المتعلقة بخلافة الدول وفقاً لأحكام القانون الدولي – دراسات إستراتيجية – العدد ١١٠ – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية – الطبعة الأولى – ٢٠٠٥م.
▪ د/ محمد سامي عبد الحميد- العلاقات الدولية- مقدمة لدراسة القانون الدولي العام- مكتبة مكاوي- بيروت- ١٩٧٥م.

- د/ محمد سامي عبد الحميد و د/ محمد السعيد الدقاق- التنظيم الدولي- دار المطبوعات الجامعية- ٢٠٠٢م.
- د/ محمد طلعت الغنيمي- الأحكام العامة في قانون الأمم – الطبعة السادسة- دار المعارف- الإسكندرية -٢٠٠٥م.
- د/ محمد فتحي محمد إبراهيم - التنظيم التشريعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي- مجلة البحوث القانونية- العدد(٨١)- سبتمبر ٢٠٢٢م.
- د/ محمد محمد عبد اللطيف- المسئولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام- بحث مقدم إلى مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات- مجلة البحوث القانونية والاقتصادية- عدد خاص بالمؤتمر الدولي السنوي العشرون.
- د/ محمد محمود عبد العال و د/ محمد عوض العربي - إعادة بناء جدارات المورد البشري الحكومي بالمحليات من منظور سياسات التحول الرقمي: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية - مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – المجلد ٢٤ – العدد ١ – يناير ٢٠٢٣م.
- د/ محمود شريف بسيوني، القاضي/ خالد محيي الدين- دار النهضة العربية- القاهرة- ٢٠٠٧م.
- د/ مرابط ساعد - تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في التحول من الحوكمة الإلكترونية إلى الحوكمة الذكية - مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية – الملتقى الافتراضي الدولي: الحوكمة الإلكترونية والتنمية المستدامة في الدول النامية الواقع والتحديات - كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الشاذلي بن جديد – نوفمبر ٢٠٢١م.
- د/ مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم- تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي- الدار الجامعية الجديدة للنشر- ٢٠٠٣م.
- د/ مشاعل بنت هزاع المريخي - تحسين الأداء الإداري لمديرات المدارس الثانوية بمحافظة حفر الباطن في ضوء متطلبات الذكاء الاصطناعي - مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية – المجلد ٢ – العدد ١٧ - يونيو ٢٠٢٣م.

▪ د/ منى زهران محمد عبدالكريم- بيئة تعلم الكترونية قائمة على النظرية التواصلية لتنمية مهارات بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة أسيوط - مجلة كلية التربية - جامعة أسيوط – المجلد الأربعون – العدد السادس - ٢٠٢٤م.

▪ د/ منى محمود مصطفى- استخدام القوة المسلحة في القانون الدولي بين الحظر والإباحة- دراسة تحليلية لتطبيقات المساعدة الذاتية في المجتمع الدولي المعاصر- دار النهضة العربية- ١٩٨٩م.

▪ د/ هبه جمال الدين - الأمن السيبراني والتحول في النظام الدولي - مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – المجلد ٢٤ – العدد ١ - ٢٠٢٣م.

المنظمات والهيئات:

▪ الأمم المتحدة – الجمعية العامة – الجلسة ١١ – الدورة الثامنة والسبعون – نيويورك - A/78/PV.11 - سبتمبر ٢٠٢٣م.

▪ الأمم المتحدة - قرار الجمعية العامة في ٢١ آذار/مارس ٢٠٢٤ (A/RES/78/265)– الدورة الثامنة والسبعون – البند ١٣ من جدول الأعمال.

▪ الأمم المتحدة - نزع السلاح تقدم نحو السلام- - نيويورك- ١٩٧٤م.

▪ الأمم المتحدة- الجمعية العامة- لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي- الفريق العامل الرابع (المعني بالتجارة الإلكترونية)- الدورة الثالثة والستون- نيويورك، ٤-٨ نيسان/أبريل ٢٠٢٢- استخدام الذكاء الاصطناعي والأتمتة في التعاقد- مذكرة من الأمانة.

▪ الأمم المتحدة حقوق الإنسان - الحماية القانونية الدولية لحقوق الإنسان في النزاع المسلح – نيويورك وجنيف – ٢٠١٢.

▪ المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي - الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي – أبريل ٢٠٢١م.

▪ المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي - الميثاق المصري للذكاء الاصطناعي المسؤول – فبراير ٢٠٢٣م.

▪ مركز الدراسات والبحوث القانونية - استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم السعودية - ١٤٤٤هـ/٢٠٢٣م.

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - الذكاء الاصطناعي في مصر الأطر التنظيمية القائمة ومتطلبات تحقيق المستهدفات- إطار مقترح لتعزيز دور الشركات الناشئة في مجالات الذكاء الاصطناعي في مصر- منتدى السياسات العامة - مجلس الوزراء – ٢٠٢٤م.
- ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية- الأمم المتحدة- نيويورك.
- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) - جهود الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي(سدايا) - أخلاقيات الذكاء الاصطناعي - سلسلة الذكاء الاصطناعي للتنفيذيين (٣(-الطبعة الثانية- أبريل ٢٠٢٤م.
- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) - مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي- -الطبعة الأولى- سبتمبر٢٠٢٣م.
- وزارة الخارجية – الإمارات العربية المتحدة – موقف دولة الإمارات في سياسة الذكاء الاصطناعي – سبتمبر ٢٠٢٤م.

المراجع الأجنبية:

- Cyman, Damian; GROMOVA, Elizaveta; JUCHNEVICIUS, Edvardas. Regulation of artificial intelligence in BRICS and the European Union. Brics law journal, 2021, 8.1.
- De Almeida, Patricia Gomes Rêgo; DOS SANTOS, Carlos Denner; FARIAS, Josivania Silva. Artificial intelligence regulation: a framework for governance. Ethics and Information Technology, 2021, 23.3.
- Dignum, V., Responsibility and artificial intelligence. The oxford handbook of ethics of AI, 2020.
- Garcia, Denise. Lethal artificial intelligence and change: The future of international peace and security. International Studies Review, 2018, 20.2.
- Garcia, E.: Artificial Intelligence, Peace and Security: Challenges for International Humanitarian Law. Cadernos de Política Exterior, 2019.
- Goltz, Nachshon; MAYO, Michael. Enhancing regulatory compliance by using artificial intelligence text mining to identify penalty clauses in legislation. RAIL, 2018.

- Haenlein, M., & Kaplan, A. (2019). A brief history of artificial intelligence: On the past, present, and future of artificial intelligence. California management review, 61(4).
- Jain, D. S.: Human resource management and artificial intelligence. International Journal of Management and Social Sciences Research, 7(3) , 2018.
- Kingston, John KC. Artificial intelligence and legal liability. In: Research and Development in Intelligent Systems XXXIII: Incorporating Applications and Innovations in Intelligent Systems XXIV 33. Springer International Publishing, 2016.
- Ntoutsi, Eirini, et al. Bias in data-driven artificial intelligence systems, An introductory survey. Wiley Interdisciplinary Reviews: Data Mining and Knowledge Discovery, 2020, 10.3.
- O'sullivan, Shane, et al. Legal, regulatory, and ethical frameworks for development of standards in artificial intelligence (AI) and autonomous robotic surgery. The international journal of medical robotics and computer assisted surgery, 2019, 15.1.
- Pošćić, Ana; Martinović, Adrijana. Towards a Regulatory Framework for Artificial Intelligence-an EU Approach. In: Contemporary Economic and Business Issues. Sveučilište u Rijeci, Ekonomski fakultet, 2021.
- Saveliev, Anton; Zhurenkov, Denis. Artificial intelligence and social responsibility: the case of the artificial intelligence strategies in the United States, Russia, and China. Kybernetes, 2021, 50.3.
- Shrestha, Aarav, et al. Cross-Cultural Perspectives on Regulatory Approaches for Artificial Intelligence Systems. International Journal of Applied Machine Learning and Computational Intelligence, 2021, 11.12.
- Thakur, Kutub, et al. An investigation on cyber security threats and security models. In: 2015 IEEE 2nd international conference on cyber security and cloud computing. IEEE, 2015.

المواقع الالكترونية:

- https://www.un.org/ar/44267
- https://mcit.gov.eg/Ar/Media_Center/Press_Room/Press_Releases/68074#

- https://u.ae/ar-AE
- https://ai.gov.eg/
- https://sdaia.gov.sa/
- https://european-union.europa.eu/
- https://partnershiponai.org/
- https://www.europarl.europa.eu/news/en/press-room/20240308IPR19015/artificial-intelligence-act-meps-adopt-landmark-law
- https://news.un.org/ar/story/2023/10/1125357
- https://initiatives.weforum.org/ai-governance-alliance
- https://ecosoc.un.org/en/events/2024/ecosoc-special-meeting-harnessing-artificial-intelligence-sustainable-development-goals.
- www.oecd.org.
- www.iso.org.
- https://www.un.org/ar/about-us/universal-declaration-of-human-rights
- www.un.org/en/ai-advisory-body

References:

• du/ abrahim muhamad aleanani-aliqanun aldawliu aleamu-aliqahirat dar alnahdat alearabiati-1984m.
• d/ 'ahmad 'abu alwfa - alhimayat alduwaliat lihuquq al'iinsan (fi 'iitar munazamat al'umam almutahidat walwikalat alduwliat almutakhasisati) - alqahirat - dar alnahdat alearabiat - altabeat althaalithat - 1428h/2008m.
• d/ 'ahmad jamal eid - alaistifadat min aldhaka' alaistinaeii fi aintaj rusum watasamim aljaraafik alhadithat - majalat aleimarat walfunun waleulum al'iinsaniat - 2024m.
• da/ 'ahmad saed eali - tatbiqat aldhaka' alaistinaeii walruwbut min manzur alfiqh al'iislamii - majalat dar al'iifta' almisriat - almujalad 14 - aleadad 48 - yanayir 2022m.
• d/ 'ahmad fwla - muajahat alqanun alduwalii lilruwbutat almuqatilat wadabt aistikhdam aldhaka' alaistinaeii fi sinaeat al'aslihati- majalat al'amn walqanun - 'akadimiat shurtat dubaa - mujalad 29 - eadad 1 - yanayir 2021m.
• d/ 'ahmad muhamad eabd alhafiz hasan- 'abead alaistikhdam alsilmii liltaaqat alnawawiat fi zili mabda siadat aldawlati- risalat dukturah- kuliyat alhuquqi- jamieat eayn shams- 1431h/2010m.
• d/ 'ahmad mahmud 'ahmad eabd alnabi - aineikasat tafeil dawr 'iidarat almawarid albashariat ealaa tabaniy aleamilin 'anzimat aldhaka' alaistinaeii fi daw' nazariat alqubul waistikhdam altiknulujia almuahadati: dirasatan tatbiqiatan ealaa alsharikat almisriat lilaitisalat - majalat rayat alduwliat lileulum altijariat - 2024m.
• d/ 'iislam dasuqi eabd alnabi- dawr taqniaat aldhaka' alaistinaeii fi alealaqat alduwaliat walmaswuwliat alduwaliat ean aistikhdamatiha- almajalat alqanuniati- almujalad 8- aleadad 4- nufimbir 2020.
• da/ 'ashraf earafat 'abu hijazah - 'iisnad almaswuwliat alduwliat 'iilaa aldawlat - almajalat almisriat lilqanun alduwalii - aleadad 65 - 2009m.
• d/ bahi sharif 'abu haswat- altanzim alqanuniu lildhaka' alaistinaeii wifqan li'ahkam alqanun alduwalii bishan huquq al'iinsani- majalat albuhuth alqanuniat walaiqtisadiati- kuliyat alhuquqi- jamieat almanufiat - almujalad 60 - aleadad 4.

• da/ ranya mahmud eabd almalik - juhud al'umam almutahidat fi altasadiy liaistikhdam tiqniaat aldhaka' alaistinaeii - aleadad alraabie walsituna- aljuz' althaani- majalat aldirasat alqanuniat - kuliyat alhuquq - jamieat 'asyut - 2024m.
• mu.da/ ruza husayn naemat - aldhaka' alaistinaeia fi hudud almaswuwliat alduwaliat - jamieat karkuk- kuliyat alqanun waleulum alsiyasiati- majalat kuliyat alqanun lileulum alqanuniat walsiyasiati- almujalad 13- aleadad 50- 2024m.
• d/ zaynab eabd allatif khalid eabd allatif - almasyuwliat alduwaliat almushtarakat ean aistikhdam aldhaka' alaistinaeii fi al'aemal aleaskariat fi zili qawaeid alqanun alduwalii - majalat aleulum alqanuniat walaiqtisadiat - kuliyat alhuquq - jamieat eayn shams - almujalad 66 - aleadad 3 - 2024m.
• du/ samih jabir albiltaji- himayat almadaniiyn fi zaman alnizaeat almusalaha (aljarimati- aliat alhimayati)- dirasat tahliliat ean alwade fi al'aradi alearabiat almuhtalati- dar alfikr aljamieii- al'iiskandiriat- 2006m - sa137.
• du/ saedat bu eabd allah- altamyiz aleunsuriu walqanun aldawli- dar alnahdat alearabiati- 2008m- sa144.
• du/ salamat alsharif - almaswuwliat alduwaliat waljinayiyat ean aintihak almilkiat alfikriat biwasitat aldhaka' alaistinaeii altawlidii (alshaat ji bi ti nmwdhjaan) - majalat aleulum alqanuniat walaiqtisadiat - kuliyat alhuquq - jamieat eayn shams- almujalad 66 - aleadad 3 - 2024m.
• du/ samar eadil shahaatuh muhamad- aldhaka' alaistinaeiu wahuquq alansan- mutamar kuliyat alhuquq bijamieat eayn shams almuneaqad fi alraabie walkhamis min nufimbir 2023 hawl " altahadiyat walafaq alqanuniat walaiqtisadiat lildhaka' alaistinaeii - majalat aleulum alqanuniat walaiqtisadiat - almujalad 66 - aleadad - 3 - yanayir 2024m.
• d/ shima' alzahrani salih - al'akhlaqiaat alraqamiat lilmawarid albashariat waldawabit al'iidariat waltashrieat alqanuniat litawzif aldhaka' alaistinaeii fi qitae albahth aleilmi- majalat aldhaka' alaistinaeii wa'amn almaelumat - aljameiat almisriat liltanmiat altiknulujiat - almujalad 2 - aleadad 5- 2024m.

• d/ salih 'ahmad alluhiby - albahithi: eabd allah saeid eabd allah alwali - almaswuwliat almadaniat ean alkhatar altiknulujii lilrubutat- jamieat alshaariqat- kuliyat alqanun- 2019/ 2020m.
• da/ salah aldiyn eamir - muqadimat lidirasat alqanun aldawalii aleaami - dar alnahdat alearabiat - 2002m.
• da/ salah aldiyn eamir- qanun altanzim alduwaliu- alnazariat aleamatu- dar alnahdat alearabiati- altabeat althaalithati- 1984m.
• tariq alsayid alsayid albarashi - dawr aldhaka' alaistinaeii fi tahqiq altanmiat almustadamat fi misr - majalat rayat alduwliat lileulum altijariat - almujalad 3 - aleadad 9 - 2024m.
• da/ eabd alrahman bin 'iibrahim aldahyani- almunazamat aldawliat al'iislamiat waltanzim alduwaliu- dirasat muqaranati- taqdim almufakir al'iislamii eabd allah alturki- almamlakat alearabiat alsueudiat- altabeat al'uwlaa- 1411h /1991m.
• d/ eabd alsalam eali 'ahmad - dirasat hawl aistikhdam aldhaka' alaistinaeii fi taelim allughat fi alduwal alearabiat - almajalat alliybiat lildirasat al'akadimiat almueasirat - almujalad (1) - aleadad (1) - sibtambar 2023m.
• d/ eabd aleaziz muhamad sarhan - alqanun aldawliu aleamu - dar alnahdat alearabiat -1991m.
• d/ eabd aleaziz muhamad sarhan- al'umam almutahidati- dirasat nazariat waeilmiat bimunasabat murur 'arbaein eamaan ealaa 'iinshayiha- 1985/ 1986m.
• d/ eabd alwahid muhamad alfari- altanzim alduwli- dar alnahdat alearabiati- alqahirati- 2006m.
• d/ eabd alwahid muhamad alfari- altanzim aldawli- ealam alkutub- alqahirat - 1979m - sa111.
• d/ eabd alwahid muhamad yusif alfari- 'asraa alharba- dirasat fiqhiat watatbiqiat fi nitaq alqanun alduwalii aleami walsharieat al'iislamiati- ealam alkutub- 1975m.
• d/ eisam aleatiat- alqanun alduwaliu aleama- altabeat alkhamisi- kuliyat alqanun - jamieat baghdad- 1992m - si 377 wama baedaha.
• da/ ealaa 'iibrahim - almunazamat aldawliat - dar alnahdat alearabiat - 2000m.
• da/ ealaa sadiq 'abu hif - alqanun aldawliu aleama- tabeat 12 - munsha'at dar almaearif bial'iiskandariat - 1995m.

• eali 'iibrahim - alqanun alduwliu aleamu - aljuz' al'awal - altabeat al'uwlaa - dar alnahdat alearabiat - alqahirat - 1995m.
• da/ farid hadadat - dawr aldhaka' alaistinaeii fi tatwir qitae altiknulujia almaliat almamlakat alearabiat alsaeudiat nmwdhjan - majalat aldirasat alaiqtisadiat - almujalad 18 - aleadad 3 - 2024m.
• d/ majid muhamad majid - almaswuwliat almadaniat ean 'akhta' tiqniaat aldhaka' alaistinaeii - majalat kliat alsharieat walqanun bitafhina al'ashraf-diqahliat - 2024m- si 400, 401.
• d/ muhamad 'iibrahim mursiun - madaa mula'amat euqud aldhaka' alaistinaeii almubramat eabr tiqniat albuluk tshin liqanun aleuqud - majalat albuhuth alfiqhiat walqanuniat - jamieat al'azhar - fare dimanhur - almujalad 35 - aleadad 42- yuliu 2023m.
• d/ muhamad alealam alraajhaa - hawl nazariat haqi aliaetirad fi majlis al'amni- dar althaqafat aljadidati- 1990m.
• d/ muhamad badawi eabd alealim - almasyuwliat aljinayiyat alnaashiat ean jarayim tiqniaat aldhaka' alaistinaeii (AI) - majalat aldirasat alqanuniat walaiqtisadiat - 2024m.
• d/ muhamad hazim alghanaam w muhamad 'ahmad 'iibrahim eabdallah - almaswuwliat aljinayiyat alduwaliat ean jarayim aldhaka' alaistinaeii - almutamar aleilmiu alduwaliu althaamin - altiknulujia walqanun - majalat ruh alqawanin - kuliyat alhuquq - jamieat tanta -2023m.
• d/ muhamad khalil almusaa - altaswiat alsilmiat almutaealiqat bikhilafat alduwal wfqaan li'ahkam alqanun alduwalii - dirasat 'iistratijiat - aleadad 110 - markaz al'iimarat lildirasat walbuhuth al'iistratijiat - altabeat al'uwlaa - 2005m.
• d/ muhamad sami eabd alhumidi- alealaqat alduwliatu- muqadimat lidirasat alqanun alduwalii aleama- maktabat makawi- birut- 1975m.
• d/ muhamad sami eabd alhamid w du/ muhamad alsaeid aldaqaaqi- altanzim alduwali- dar almatbueat aljamieiati- 2002m.
• d/ muhamad taleat alghinimi- al'ahkam aleamat fi qanun al'umam - altabeat alsaadisati- dar almaearifi- al'iiskandariat -2005m.
• d/ muhamad fathi muhamad 'iibrahim - altanzim altashrieiu litatbiqat aldhaka' aliastinaeii- majalat albuhuth alqanuniat- aleudadi(81)- sibtambar 2022m.
• d/ muhamad muhamad eabd allatifi- almasyuwliat ean aldhaka' alaistinaeii bayn alqanun alkhasi walqanun aleama- bahath

muqadam 'iilaa mutamar aljawanib alqanuniat walaiqtisadiat lildhaka' alaistinaeii watiknulujia almaelumati- majalat albuhuth alqanuniat walaiqtisadiati- eadad khasun bialmutamar alduwalii alsanawii aleishrwn.

• d/ muhamad mahmud eabd aleal w d/ muhamad eawad alearabi - 'iieadat bina' jidarat almawrid albasharii alhukumii bialmahaliyaat min manzur siasat altahawul alraqmii: dirasat muqaranat bayn jumhuriat misr alearabiat walmamlakat alearabiat alsaeudiat - majalat kliat alaiqtisad waleulum alsiyasiat - kuliyat alaiqtisad waleulum alsiyasiat - jamieat alqahirat - almujalad 24 - aleadad 1 - yanayir 2023m.

• d/ mahmud sharif bisyuni, alqadi/ khalid muhyi aldiyn- dar alnahdat alearabiati- alqahirati- 2007m.

• da/ marabit saeid - tajribat dawlat al'iimarat alearabiat almutahidat fi altahawul min alhawkamat al'iiliktruniat 'iilaa alhawkamat aldhakiat - majalat altamayuz alfikrii lileulum alaijtimaeiat wal'iinsaniat - almultaqaa alaiftiradii alduwali: alhawkamat al'iiliktruniat waltanmiat almustadamat fi alduwal alnaamiat alwaqie waltahadiyat - kuliyat aleulum alaijtimaeiat wal'iinsaniat - jamieat alshaadhli bin jadid - nufimbir 2021m.

• d/ musead eabd alrahman zaydan qasima- tadkhul al'umam almutahidat fi alnizaeat almusalahat ghayr dhat altaabie alduwali- aldaar aljamieiat aljadidat lilnashri- 2003m.

• da/ mashaeil bint hazae almiriykhi - tahsin al'ada' al'iidarii limudirat almadaris althaanawiat bimuhafazat hafr albatin fi daw' mutatalibat aldhaka' alaistinaeii - majalat markaz jazirat alearab lilbuhuth altarbawiat wal'iinsaniat - almujalad 2 - aleadad 17 - yuniu 2023m.

• da/ munaa zahran muhamad eabdalkrim- biyat taealm alkutruniat qayimatan ealaa alnazariat altawasuliat litanmiat maharat baed tatbiqat aldhaka' alaistinaeii fi albahth aleilmii ladaa talabat aldirasiat aleulya bikuliyat altarbiat jamieat 'asyut - majalat kliat altarbiat - jamieat 'asyut - almujalad al'arbaewun - aleadad alsaadis - 2024m.

• da/ munaa mahmud mustafaa- aistikhdam alquat almusalahat fi alqanun alduwalii bayn alhazr wal'iibahati- dirasatan tahliliatan

litatbiqat almusaeadat aldhaatiat fi almujtamae alduwalii almueasiri- dar alnahdat alearabiati- 1989m.
• d/ habah jamal aldiyn - al'amn alsaybiraniu waltahawul fi alnizam alduwalii - majalat kliat alaiqtisad waleulum alsiyasiat - kuliyat alaiqtisad waleulum alsiyasiat - jamieat alqahirat - almujalad 24 - aleadad 1 - 2023m.
• almunazamat walhayyaati:
• al'umam almutahidat - aljameiat aleamat - aljalsat 11 - aldawrat althaaminat walsabewn - niuyurk - A/78/PV.11 - sibtambar 2023m.
• al'umam almutahidat - qarar aljameiat aleamat fi 21 adhar/mars 2024 (A/RES/78/265)- aldawrat althaaminat walsabeun - alband 13 min jadwal al'aemali.
• al'umam almutahidat - naze alsilah tuqadim nahw alsalami- - niuyurki- 1974m.
• al'umam almutahidatu- aljameiat aleamatu- lajnat al'umam almutahidat lilqanun altijarii alduwali- alfariq aleamil alraabie (almaeniu bialtijarat al'iiliktruniati)- aldawrat althaalithat walsstun- niuyurki, 4-8 nisan/abril 2022- aistikhdam aldhaka' alaistinaeii wal'atmitat fi altaeaqudu- mudhakiratan min al'amanati.
• al'umam almutahidat huquq al'iinsan - alhimayat alqanuniat alduwliat lihuquq al'iinsan fi alnizae almusalah - niuyurk wajinif - 2012.
• almajlis alwatanii lildhaka' alaistinaeii - alastiratijiat alwataniat lildhaka' alaistinaeii - 'abril 2021m.
• almajlis alwatanii lildhaka' alaistinaeii - almithaq almisriu lildhaka' alaistinaeii almaswuwl - fibrayir 2023m.
• markaz aldirasat walbuhuth alqanuniat - aistikhdam aldhaka' aliaistinaeii fi almahakim alsueudiat - 1444h/2023m.
• markaz almaelumat wadaem aitikhadh alqarar - aldhaka' alaistinaeiu fi misr al'atr altanzimyat alqayimat wamutatalabat tahqiq almustahdafati- 'iitar muqtarah litaeziz dawr alsharkaat alnaashiat fi majalat aldhaka' alaistinaeii fi musr- muntadaa alsiyasat aleamat - majlis alwuzara' - 2024m.
• mithaq al'umam almutahidat walnizam al'asasii limahkamat aleadl alduwliati- al'umam almutahidatu- niuyurki.
• alhayyat alsaeudiat lilbayanat waldhaka' alaistinaeii (sdaya) - juhud alhayyat alsaeudiat lilbayanat waldhaka' alaistinaei(sdaya) -

'akhlaqiaat aldhaka' alaistinaeii - silsilat aldhaka' aliastinaeii liltanfidhiiyn (3(-altabeat althaaniatu- 'abril 2024m.
• alhayyat alsueudiat lilbayanat waldhaka' alaistinaeii (sdaya) - mabadi 'akhlaqiaat aldhaka' aliastinaeii- -altabeat al'uwlaa- sibtambar2023m.
• wizarat alkharijiat - al'iimarat alearabiat almutahidat - mawqif dawlat al'iimarat fi siasat aldhaka' alaistinaeii - sibtambar 2024m.

فهـــرس الموضوعـــات

الموضـــــوع الصفحة

المقدمة: ٣١٢٩
خطة البحث: ٣١٣٠
المنهجية البحثية: ٣١٣١
المشكلة البحثية: ٣١٣١
أهداف البحث: ٣١٣٢
أهمية البحث: ٣١٣٣
الدراسات السابقة: ٣١٣٤
المبحث الأول ماهية الذكاء الاصطناعي ونشأته وتطبيقاته ٣١٤١
المطلب الأول تعريف الذكاء الاصطناعي ونشأته وأنواعه ٣١٤١
المطلب الثاني تطبيقات الذكاء الاصطناعي وآثاره ٣١٤٧
المبحث الثاني المسؤولية الدولية والإقليمية عن تقنيات الذكاء الاصطناعي ٣١٥٤
المطلب الأول ماهية المسؤولية الدولية والإقليمية ٣١٥٤
المطلب الثاني موقف المنظمات الدولية والإقليمية من تقنيات الذكاء الاصطناعي ٣١٦١
المطلب الثالث موقف الدول العربية من تقنيات الذكاء الاصطناعي ٣١٧٥
الخاتمة: ٣١٨٣
النتائج: ٣١٨٤
التوصيات: ٣١٨٦
المراجع: ٣١٨٨
REFERENCES: ٣١٩٧
فهـــرس الموضوعـــات ٣٢٠٤